

## زيادة الرسوم الجمركية على الكماليات ؟

# الدولة تؤمن أفضل شروط الاستقلال لمصالحه المصارف والقطاعات المتعلّقة بها

■ الفلاحون الفقراء في البقاع يبدأون النضال ضد  
شكل جديد للاستغلال ؟

## المحاصصة الرأسمالية

عمان - الخليج العربي

مطالب الجماهير بين الحراب البريطانية والعودة القابولية الفارغة

موت عبد الناصر المباشرة وإحضر الناصرية الطويل

# المصالحة في ذكرى أيلول

المساعدات والأسلحة تتدفق على قوات الملك حسين حين كانت تخوض معاركها ضد قوات المقاومة ، وكانت السعودية ترفض قطع المساعدات المادية المقررة للملك حسين (١٥ مليون استرليني) كما فعلت ليبيا والكويت التي اضطرت الى هذا الاجراء حفاظا على ماء الوجه .

كانت السعودية تعطي - بالشمال - القليل للمقاومة ، وتفق - باليمن - الكثير الكثير للنظام الاردني . وعندما جاء وقت الشروط ، استعملت السعودية هذه المساعدات المادية لتفرض شروطها وهددت بقطع المساعدات المادية كما جاء في تصريح السقايف الأخير . وكانت شروطها الأساسية :

- ضرب يسار المقاومة وتصفيته .

- المصالحة مع النظام الاردني .

وكان هذان الشرطان متلازمان بالنسبة للسعودية ، فالمصالحة تعني بروز القيادات « العاقلة » في المقاومة ، اي بروز من هم أكثر ارتباطا بها ..

وعلى الضفة الأخرى ، ضفة الانظمة « التقدمية » التي تسعى للمصالحة سعيها للتسوية السلمية مع اسرائيل ، ظهرت - كذلك - مواقف المرتبطين من قيادات المقاومة . وهنا - ايضا - لم يكن - صفة - بروز دور « زهير محسن » رفيق خالد الحسن في الوفد السابق واللاحق ، فقد صفيت قيادات الصاعقة السابقة ودخلت سجون حافظ الاسد في ظل صمت اللجنة التنفيذية وابو عمار . وكان الدور السوري الجديد الذي جاء مع حركة الاسد التصحيحية ( التصحيح الى الوراء ، المصالحة مع الرجعية وخاصة السعودية ، لعب دور الوسيط بين المقاومة والنظام الاردني ) ، كان هذا الدور يتقلب حسب الظروف ، فمن دور الوساطة في الفترة الاولى ، الى دور الضغوط والاجراءات ضد الاردن . وكان هدف هذه الضغوط الاخيرة محدود ، فالنظام الاردني قد غرته انتصاراته العسكرية على المقاومة ، فتعدى حدوده ، وتجاهل حاجات الانظمة العربية الساعية للتسوية السلمية والتي تريد « طرفا فلسطينيا » تلوح به دائما كورقة ضغط ، وكحاجة لتغطية صفقة الاستسلام اذا ما تمت .

قامت سوريا بضغوطها الاخيرة - اجراءات

في ذكرى أيلول لم تتورع القيادات اليمنية في حركه المقاومة من ان تنعز فوق المعارضه الجاهريه الواسعه ضد مؤتمر المصالحة ، وان تنعز فوق قرار مؤتمر « فتح » نفسه الذي رفض الوساطه والمصالحة باكثرية مطلقة ، وان تنعز فوق قرارات سابقة في اللجنة التنفيذية للمقاومة وان تتجاهل مواقف المصائل الاخرى (الديمقراطية والتسوية) للمقاومة التي أبدت معارضتها واضحة ، لم تتورع هذه القيادات من الذهاب الى مؤتمر جدة ، فالمره هذه المرة بتعدى الانحاء المؤقت امام المواقف الجاهريه ، فالانحاء الاصلي امام الانظمة العربية الحريصة على المصالحة ، هو الذي تفوق ، وهو الذي شهدنا الى تحدي مواقف قواعد منظماتها الشعبية ، والى تحدي القوى الجاهريه للشعب الفلسطيني التي أبدت استنكارها بشتي الاساليب ( كان من بينها مظاهرات جباهريه ذهبت الى مقر منظمة التحرير في بيروت مستنكرة ذهاب وفد المقاومة الى مؤتمر جده ) .

هذه المرة افرز موقف هذه القيادات من المصالحة صفوف المقاومة ، فالاختلاط في المواقف والارتباطات بالانظمة العربية ، كان يجعل جميع القيادات في موقع واحد وان اختلفت المواقف والاتجاهات .. هذه المرة لم يستطع المرتبطون بالانظمة العربية الا ان يظهروا على حقيقتهم ، الرضوخ والوصاية امام الانظمة العربية .

وظهرت القيادات اليمنية على حقيقتها ، انها تمثل الرجعية العربية في المقاومة تشدها اليها « روابط الفكر » والمواقف الرجعية من الحركة الوطنية العربية والفلسطينية ومن مجمل قضايا النضال الوطني ضد الاستعمار والصهيونية .

وهكذا خرجت هذه القيادات بافكارها السابقة وارتباطاتها بالرجعية ، وتحدثت بعض الصحف الغربية - الفارديان - عن بروز القيادات التي تنتمي الى « الاخوان المسلمين سابقا » وتصدرها لقيادة فتح بزعامة خالد الحسن ( « بطل » المقاومة ورئيس وفد المقاومة الى مؤتمر جده ) .

ولم يكن بروز هذه القيادات بالصدفة ، فهي التي كانت تنفع الى سياسة « تلقي المساعدات المادية » من الرجعية العربية ، وهي التي كانت مقابل ذلك تستر على مواقفها وتبرئها من نهمه العمالة للبريالية ومصلحتها ، وهي التي كانت تعتبر موقف المساعدة المادي للمقاومة هو الذي يبرهن على وطنية هذه الرجعية الفارغة حتى انفيها في العمالة للبريالية .

وكانت الرجعية العربية بالمقابل ، وخاصة السعودية ، تستغل تابيدها المادي لبعض فصائل المقاومة لتفني تواطؤها الضمني مع شقيقتها النظام الاردني ، فهي تغطي المقاومة بالشمال بعض المساعدات المادية ، لتفقد باليمن على النظام الاردني بكل انواع المساعدات المادية والدم القملي ( كانت القوات السعودية في الاردن تحت امرة الملك حسين الذي امتدح موقفها ، وكانت

الحدود - لارجاع النظام الاردني الى حدوده ، وبهدف تحقيق مصالحه بين الطرفين .

وبرز زهير محسن ممثل سوريا في المقاومة الى جانب خالد الحسن ممثل السعودية فيها ، ولم يخف محسن دور سوريا وحدود اجراءاتها وضغوطها ، قال في اللجنة التنفيذية بوضوح ، ان الحكم السوري يريد المصالحة ويريد من المقاومة الذهاب الى مؤتمر جده ، والا فانه ( اي زهير محسن ) لا يضمن اكثر من شهرين الموقف السوري تجاه المقاومة وتجاه قواعدا العسكرية على الاراضي السورية .

\*\*\*

الانذار السعودي بقطع المساعدات المادية من ناحية ، والانذار السوري بموقف ضد وجود المقاومة في سوريا من ناحية اخرى ، مكمّلان لبعضهما البعض ، وهما تعبيران واضحان عن شبكة العلاقات الجديدة التي تربط الانظمة الرجعية بالانظمة « التقدمية » .

\*\*\*

وهكذا برزت وصاية الانظمة العربية على المقاومة على حقيقتها ، فالمساعدات المادية المقدمة منها ، لها شروطها النهائية : خضوع المقاومة لسياسة الانظمة الاستسلامية .. وبرزت هذه الوصاية العربية الرسمية على المقاومة بجلاء ووضوح ، ودون ملاسبات واختلاطات ، بدأ صراع سياسي جديد داخل صفوف المقاومة ، يفرز بين قواها الثورية الحية ، وبين قياداتها المتواطئة والمتورطة ..

ان دلالات مواقف القواعد الشعبية والمنظمات الجاهريه الفلسطينية ومظاهرات الاستنكار ومواقف يسار المقاومة والعناصر الثورية داخل فتح ، هي - هذه المرة - اكبر من ان تحد في موقف محدود ومؤقت تعرضت له المقاومة ...

انها دلالات مرحلة جديدة من الصراع لتبرز القوى الثورية من داخل المقاومة عن قوى الاستسلام والرضوخ .. القوى الثورية التي ستحافظ على قوى الشعب الفلسطيني واستقلال حركته الوطنية عن وصاية الانظمة العربية ، لادخارها في معركة الاستمرار بحركة التحرير الوطني العربية امام تواطؤ واستسلام الطبقات الحاكمة .



# تزاييد الاستنكار الجماهيري ضد مؤتمر المصالحة في جدة

## بيان الاتحاد العام لطلبة الأردن بمناسبة «أيلول»

عبد الله الحماوية الجماهير الكائنة ،  
والصحة التحرير ، بل ذهبت لتفتش  
المخلص على أيدي الأنظمة العربية  
التي لا تريد لحركة المقاومة أن تكون  
خارج أطرها الرسمية ، لقد  
جذبنا على مسار الحركة التضالعية  
لجان عربيترأسها أشد الأنظمة العربية  
تواطأ مع الكيان الصهيوني ، واستمرت  
حرب المواقع المحصورة ، والفشارت  
السرية البعيدة الأهداف من قبل  
الأردني ، ضد الوجود الفدائي  
الأردني ، وراحت حركة المقاومة والحر  
الوطنية تتقهقر مخفية مواقعها وأهدافها  
الآخر وبمباركة الوساطة العربية  
الرسمية ، حتى صيرت القوى المادية  
لحركة المقاومة بل جاءت حملة أيلول  
نتيجة لتخطيط معد من كافة القوى  
المعادية للثورة ، يؤكد تتبع الأحداث  
في الأردن بشيرة وبشكل واضح إلى  
ما سيقع . فاقبلوا المذبة لم تكن  
ينت ساعته ولا عاها ، بل هي  
نتيجة لصراع بين قوتين سياسيتين  
مختلفتين نظريا وتعيان على ساحة  
واحدة ، لقد بذات أيلول حتى قبل  
الخاص من حزيران الهزيمة ، بذات  
أيلول عندما طرحت المقاومة كيدل  
للطوائف ، بذات أيلول عندما شمرت  
الدوائر الإبريالية والصهيونية بسان  
الرافض لقيم والملاقات المهترئة ،  
الرافض للمفاهيم المالية قد دنت لقد  
وعت القوى المعادية للثورة ، التناقض  
الذي طرخته المقاومة بولائها ، واخذت  
وعم الخشاع هذه الأحداث والتجارب  
للتقديري يشير بوضوح إلى الخطأ  
التي وقعت بها حركة المقاومة والحركة  
الوطنية ، هو تركيز للسيطرة  
المسكونية الرجعية على ساحة العمل  
الجماهيري في الأردن . وبالرف من  
عمليات التقديري مورست من داخل  
صنوف حركة المقاومة وغارها ، إلا  
أن طريقة المماثلة للتناقض مع النظام  
الأردني وبكيفية حل هذا التناقض لحمة  
الجماهير والثورة لا تختلف عن  
الأساليب التي أثبت الثورات البريئة  
فشلها المطلق . وحضور مؤتمر (جدة)  
وضرعا عند رفعة الأنظمة العربية  
الرسمية ليؤكد صحة ذلك .  
أن الاتحاد العام لطلبة الأردن الذي  
سيتابع القتال حتى إسقاط النظام  
الفاشي في الأردن ، والذي سيشارك  
التي شنها ، ولأن حركة المقاومة والحركة  
الوطنية كانت تقف موقف الدافع ،  
القابل بالصلح وتسوية الأوضاع  
وتعبيدها عند الحدود التي وصلت  
إليها مع الطوائف ومن خلال الوائسد  
المشركة بتفكير طيفية نال بعض  
أشخاص النظام الأردني ، وتعاين من  
جذوره الثورية ومنذ زراعته لقتل  
الروح الثورية في المنطقة .  
لقد انتهت الأيام الدامية من أيلول ،  
وحركة المقاومة تسيطر سياسيا  
وعسكريا على قطاع واسع من الأردن ،  
ولكنها لم تصمد لثقلها وتوجد قيادتها  
وأرادتها لتستمر وينفس طويل حتى  
تخسر التناقض مع سلطات الخيانة في

عشر والنصف من صباح هذا اليوم  
الخميس ١٦-١٧-١٩٧١ .  
واننا إذ ندعوك إلى هذا الاعتصام  
لا لشه سوى أن نتذكر شهدائنا  
وأبطالنا الذين سقطوا دغاما عن وجود  
الثورة وإثباتا لكرامتنا وحرمتنا .  
عاشت الثورة الفلسطينية ،  
عاش نالهم الجماهير بالثورة ،  
الجد والخلود لشهدائنا الأبرار ،  
والغري والمار للرجعية المتخالفة .  
وندعي كافة جماهير شعبنا إلى  
المشاركة في الاعتصام .  
مكان الاعتصام بقبرة الشهداء  
للجميع .

منه جماهير معسكر  
كل الزعتر

جماهير معسكر نل  
الزعتر ( الكرامة ) تستنكر  
ذهاب وفد من المقاومة  
إلى جدة للاجتماع بحلفاء  
إسرائيل في المنطقة  
السعودية والأردن :

أن ما فضل في تحقيقه الاستثمار  
بشروع روجرز ، أتت لتحقيقه الوساطة  
الهرية - السعودية في اهتواء حركة  
المقاومة وانحلالها ضمن مخطط الحل  
السلمي الذي نلت وراه الأنظمة  
العربية في المنطقة .  
أن جماهيرنا الفلسطينية مصممة  
على القتال أكثر من ذي قبل لقتل  
مشروع الوساطة المصرية -  
السعودية ، وللقتال من أجل حكم  
وطني ديمقراطي في الأردن .  
عن جماهير معسكر كل الزعتر  
( الكرامة )  
- مائتين وخمسين توقيما -

## بيان سياسي صادر عن فصائل المقاومة والمنظمات النضالية في منطقة صُور

ودعوات الصلح مع النظام الأردني  
الميل إلى محاولات واضحة هدفها  
وتصديها النهائي : تزييق وتفتت وحدة  
المقاومة وتخلق حالة من البلبلة الارتباك  
في صفوف الجماهير الشعبية ، بالإضافة  
إلى المكاسب التي يمكن للميل الأردني  
أن يحصل عليها من خلال هذه  
الاتفاقات . . . وذلك بك الحصار  
الاقتصادي القروض عليه ومنحه ،  
وبشكل واضح وإمام الجماهير ، صك  
غفران ( براءة ذمة ) وأغاثه من  
المسؤولية في مجازر عمان وجسر  
وعجلون ضد المقاومة والجماهير .  
أن ما قدمه النظام المويل لتيساره  
الإمبرياليين بذيبح حركة المقاومة  
التي عجزت عن تحقيقه دولة  
الوطنية الأردنية - الفلسطينية أن  
ان مجازر أيلول سوف تكون جزوا  
بمنا تاريخ شعبنا على امتداد  
نصف قرن في مقارعة الاحتلال الصهيوني  
وحليفه الرجعية العربية المبتلة  
للصالح الإبريالي في أرضنا العربية .  
ولقد داب النظام الرجعي الميل  
في الأردن على مواصلة حملات التصفية  
ضد الثورة والجماهير بددا بتفكره

نصالح المقاومة الفلسطينية بقاطمة  
مؤثر جدة الرجعي مؤكدين ومصممين  
على مقاومة نظام الجلادين حتى إسقاطه  
لبناء حكم وطني ديمقراطي فسي  
شرق الأردن .  
كما واننا نرفض أن تصبح حركة  
المقاومة مؤسسة عسكرية ملقحة ببيئة  
الاركان الارتجعية العميلة والمزومة  
تاريخيا ، كما وان كل الدلائل تشير  
إلى أن الهدف من هذه الوساطة هو  
تفتيت فصائل المقاومة وعرقلة  
وحدها وغرض التنازلات عليها بهدف  
اضمانها وشل فعاليتها الجماهيرية  
والسياسية كخطوة أخيرة على طريق  
تنفيذ الحلول الاستسلامية . لذلك  
نفذ نعتبر أن من يشارك بهذا المؤتمر  
لا يمثل شعبنا ولا حركة المقاومة  
الفلسطينية .  
عن جماهير معسكر جسر الباشا  
- خمسون توقيما -

منه اتحادات الطلبة  
والمعلمين والعمال

بيان صادر عن :  
الاتحاد العام لعمال  
فلسطين ،  
الاتحاد العام لطلبة  
فلسطين ،  
والاتحاد العام للمعلمين  
في الشمال :  
يا جماهير شعبنا القاضل في هذا  
المعسكر ، ندعوك جميعا للتصبر عن  
رايك ومشارككم للثورة ، واستنكاركم  
لؤتمر الصلح الذي سيه في جدة .  
ولذلك بالاعتصام ساعة والانتاع عن  
أي ميل وإتقال الحالات التجارية  
ونعطيل الدراسة ابتداء من الساعة  
الحادية عشر والنصف وحتى الثانية  
المصري - السعودي ، ونناشد كافة

منه جماهير الثورة  
في معسكر البداوي

الإخوة أعضاء اللجنة  
التنفيذية :  
تحية الثورة وبعد ،  
نحن جماهير الثورة في مخيم  
البداوي ، نستنكر وندين أي اتفاق أو  
مصالحة مع النظام المويل في الأردن .  
اننا نطالبكم بالتصبر بروح القيادة  
الجماهيرية والسير أبدا إلى الإمام على  
طريق تصديق الثورة حتى يتم إسقاط  
النظام المويل في الأردن .  
عاشت ثورتنا الشعبية المظفرة .  
عاش نالهم شعبنا الأردني -  
الفلسطيني .  
عاشت الجبهة الوطنية الأردنية -  
الفلسطينية الموحدة .  
الموت لأعداء الثورة .  
النصر لنا .  
عن جماهير الثورة في مخيم البداوي  
- مائة وعشرون توقيما -

منه جماهير معسكر جسر الباشا

جماهير معسكر جسر  
الباشا :  
تحية الثورة وبعد . . .  
انطلاقا من إيماننا بضرورة تباينة  
الكفاح المسلح ضد قوى الشر  
والاستعمار والعمالة في المنطقة ،  
وحرصا منا على السير في طريق حرب  
الشعب الطويلة الذي كطريق وحيد  
للنصر والتحرير .  
نرفض ونشجب بشدة مبدأ الوساطة  
المصري - السعودي ، ونناشد كافة

## برقيتان للجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي حول طلب سلطنة عمان الانضمام للجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة

شعبنا ، وهي مسؤولية تتحملونها  
تاريخيا تجاه نضال أمينا العربية .  
سعاد السكرتير العام للأمم  
المتحدة - يونانت المحترم  
أن طلب السلطان الغروسي من قبل  
بريطانيا على عمان للعضوية في هيئة  
الأمم ينشأ وميثاق هيئة الأمم المتحدة.  
ان عمان لا زالت منطقة مستعمرة غير  
الخاص بسيادة عمان ، ولا تعبر طلب  
السلطان المويل أي اهتمام .  
كلنا غانا نطالبك بتوزيع هذه  
البرقية على رئيس وأعضاء مجلس  
الأمم ورئيس اللجنة الرابعة والعشرين  
والدول الأعضاء في الهيئة الدولية .

عمليات عسكرية جديدة  
لجيش التحرير الشعبي في ظفار

مدينة طاقة وقد استمرت المعركة لمدة  
نصف ساعة ، الحقت بالعدو خسائر  
فاحة في الأرواح والمعدات والتي لم  
يتمكن لنا تقديرها ، إلا أنه على أثر  
المعركة مباشرة شوهدت طائفة  
هليكوبتر وهي تنقل القتلى والجرحى .  
ومن جانبنا لم تصب قواطنا بأية  
خسائر وعادت رافعة رابعة  
النصر . . .  
- البقية على الصفحة ١٥ -

## بيان سياسي حول الاستقلال المنزلي لقطر

حريصة على مصالح شعبنا وتقديره  
وهي أبعد ما تكون من ذلك . فهذه  
المخططات الجيدة التي اعلمتها الدوائر  
الرجعية والاستعمار بالهالة من الأتوار  
والدعاية الفارغة تهدف إلى تزييق  
الخطقة وتسليطها حجة مزقة للحكم  
التوسمي الإبراني المويل والحكم  
التقديري الرجعي المويل في الرياض .  
ولقد توصلت الدوائر الاستعمارية لهذه  
الحلول المخزية بعد أن دفعت بعملائها  
في سائر المناطق إلى إضلال  
المخططات الاتحادية المتشوبة حيث  
اكتشفت في النهاية أن مثل هذه  
الاتحادات قد تخلق مناخا معاديا  
لصالحها وبالتالي فإن أفضل الطرق  
هو استنار التجزئة بين الشعب  
الخليج العربي .  
ونأتي هذه الخطوة الاستعمارية  
بعد أن قامت الأسرة الضالورية في  
الوحدة مراسم الولاء والطاعة الجديدة  
لظهران والرياض في زيارات متكررة  
لاخ موقعة الحراس الجدد على  
الصالح الإبريالية على هذه الخطوة  
الجديدة .  
أن الدوائر الاستعمارية ، تريد أن  
تحتفظ على مصالحها بالدرجة الأولى  
في هذه الخطقة وقد وجدت أن أفضل  
الطرق لتأمين هذه المصالح الضخمة  
هو المحافظة على التجزئة التي خلقتها  
بين شعبنا وفتنته إلى إمارات متجزئة  
واستمرار بقاء الأسرة الإقطاعية بمسيرة  
على مقاليد الأمور في هذه الإمارات  
لتمارس شتى أنواع التبذير للثروة  
الوطنية والأرهاب العنيف ضد شعبنا  
في كل مناسبة . وتعالوا الدوائسر  
الاستعمارية أن تظهر للعالم وكأنها

اصدرة الجبهة  
الشعبية لتحرير الخليج  
والجبهة الوطنية لتحرير  
عمان والخليج العربي  
البيان السياسي التالي:  
أعلنت الدوائر الاستعمارية في لندن  
عن منحها الاستقلال الخريف لقطر في  
الحادي من سبتمبر ، كخطوة أخرى  
نحو ترتيب المصالح الاحتكارية فيمنطقة  
الخليج العربي .  
ونأتي هذه الخطوة الاستعمارية  
بعد أن قامت الأسرة الضالورية في  
الوحدة مراسم الولاء والطاعة الجديدة  
لظهران والرياض في زيارات متكررة  
لاخ موقعة الحراس الجدد على  
الصالح الإبريالية على هذه الخطوة  
الجديدة .  
أن الدوائر الاستعمارية ، تريد أن  
تحتفظ على مصالحها بالدرجة الأولى  
في هذه الخطقة وقد وجدت أن أفضل  
الطرق لتأمين هذه المصالح الضخمة  
هو المحافظة على التجزئة التي خلقتها  
بين شعبنا وفتنته إلى إمارات متجزئة  
واستمرار بقاء الأسرة الإقطاعية بمسيرة  
على مقاليد الأمور في هذه الإمارات  
لتمارس شتى أنواع التبذير للثروة  
الوطنية والأرهاب العنيف ضد شعبنا  
في كل مناسبة . وتعالوا الدوائسر  
الاستعمارية أن تظهر للعالم وكأنها

اصدرة الجبهة  
الشعبية لتحرير الخليج  
والجبهة الوطنية لتحرير  
عمان والخليج العربي  
البيان السياسي التالي:  
أعلنت الدوائر الاستعمارية في لندن  
عن منحها الاستقلال الخريف لقطر في  
الحادي من سبتمبر ، كخطوة أخرى  
نحو ترتيب المصالح الاحتكارية فيمنطقة  
الخليج العربي .  
ونأتي هذه الخطوة الاستعمارية  
بعد أن قامت الأسرة الضالورية في  
الوحدة مراسم الولاء والطاعة الجديدة  
لظهران والرياض في زيارات متكررة  
لاخ موقعة الحراس الجدد على  
الصالح الإبريالية على هذه الخطوة  
الجديدة .  
أن الدوائر الاستعمارية ، تريد أن  
تحتفظ على مصالحها بالدرجة الأولى  
في هذه الخطقة وقد وجدت أن أفضل  
الطرق لتأمين هذه المصالح الضخمة  
هو المحافظة على التجزئة التي خلقتها  
بين شعبنا وفتنته إلى إمارات متجزئة  
واستمرار بقاء الأسرة الإقطاعية بمسيرة  
على مقاليد الأمور في هذه الإمارات  
لتمارس شتى أنواع التبذير للثروة  
الوطنية والأرهاب العنيف ضد شعبنا  
في كل مناسبة . وتعالوا الدوائسر  
الاستعمارية أن تظهر للعالم وكأنها

شارع الحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب  
بنطقة المصايب - مجلة رأس التبع - بناصة فؤاد درويش  
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ - ص.ب. ٨٥٧ بيروت - لبنان

## الجبهة الشعبية الديمقراطية ٢ دعوى على مجلة الطلائع

قديمة وليست ذات قيمة .  
وقد طلبت لجنة الإعلام من مجلة  
الطلائع نشر هذا التكتيب في عددها  
القبل وفي ذات المكان الذي نشرت فيه  
الرسالة المزعومة عملا بعبودية السراي  
وكون مجلة الطلائع ناطقة بلسان اللجنة  
التنفيذية التي تضم جميع فصائل  
القائمة . .

نفي الأنسحاب من  
اللجنة التنفيذية

صرح ناطق بلسان  
لجنة أعلام الجبهة  
الشعبية الديمقراطية  
لتحرير فلسطين بما يلي:  
تشيع بعض الأوساط أن الجبهة  
الديمقراطية قد لوحت بالانسحاب من  
اللجنة التنفيذية على ضوء موقف  
الجبهة من « مؤتمر جدة » - برفض  
الوساطة السعودية والمفاكية أن طريق  
انتصار الثورة على مؤامرات الرجعية  
الأردنية هو في وحدة صفوف جميع  
الثوريين في عموم فصائل المقاومة والرد  
على العنف الرجعي لإبادة المقاومة  
بمف وطني مسلح وأرقام السلطات  
سجون الرجعية وقد كان من الأفضل  
بالنسبة للثورة محري الجلسة أن  
يضعوا نصب أعينهم مصلحة القاضين  
في السجون بدلا من الدخول في مناورات  
جدة .  
- البقية على الصفحة ١٥ -

برقية  
شخصيات فرنسية تبرق  
ملك حسين مطالبة بتحرير  
صالح رائت وأبو العبد  
والمعتقلين الآخرين

أرسل عدد من الكتاب والشخصيات  
والنواب الفرنسيين برقية ملك حسين  
عالموا فيها بإطلاق سراح صالح  
رائت ( عضو المكتب السياسي للجبهة  
الشعبية الديمقراطية ) وأبو العبد  
ووفية معتقلي المقاومة في سجون  
الأردن .  
ومن بين الذين وقعوا هذه البرقية:  
جولي بول سارتر ، سيمون دي بوفوار ،  
فيليب جيران ، وجاك بريك ، يونتان  
فولتسان ، ومن النواب : فرنسو  
ميتران ورئيس الحزب الاشتراكي ،  
والفرنسية ووزير العدل السابق ،  
وعدد روسي مستشار الجنرال بطول  
في الشؤون العربية . وسيمية نواب  
أخرين .



## زيادة الرسوم الجمركية على الكماليات؛

# الدولة تؤمن أفضل شروط الاستغلال لمصلحة المصارف والقطاعات المتعلقة بها



ممثلو التجار أثناء اجتماعهم لمناقشة الرسوم

الرسوم الجمركية . «  
ولكن كلام الوزير لا يتوقف عند هذه الاشارة ، انما يلج ايضا الى الحقيقة الفعلية للتدبير وإلى الدور الفعلي الذي تلعبه الدولة في ذلك . ماذا يقول الوزير ؟  
« لزم نخلس من « سلوكان » (٢) لبنان الو وضع خاص ( ... ) يجب ان نهي كون هذا البلد مكانا وبنينا دولة ووطنا .  
« هذا اذن ! وكذلك كان دائما : في الاقتصاد ليس للبنان وضع خاص ومتميز . انه خاضع لنطق السوق الرأسمالية التي تحكمه ومنطق السوق العربية المختلفة التي يساهم في استغلالها . اما في السياسة فهناك الطوائف وحيث ان الاستيراد من الولايات المتحدة الأميركية يشكل ١٠ بالمائة من مجمل قيمة المستوردات اللبنانية من العالم ، فان القرار في جانب منه محاولة للحد من تفاقم العجز التجاري المستمر وللانفاذ منه في ان .  
الى جانب ذلك هناك المشاريع المحددة والكبيرة التي تكلف الخزينة اموالا لا بد من تأجيلها . خاصة وان بعض المشاريع بدأ بتنفيذها والبعض الآخر ينتظر ان ترصد المبالغ المطلوبة له . فالدولة اضطرت ان تساهم بنسبة كبيرة من تكاليف الضمان الصحي ، وهي قد باشرت العمل في مشروعين ماليين ، وفي الإنماء ومصرف الإسكان ... ) حيث وظفت عشرات الملايين من الليرات ، وهي على أبواب اقرار مشاريع انباء من طرقات عالية ودخالية الى اقامة مدارس جديدة واستيعاب عشرات من آلاف الماطلين عن العمل ، ناهيك بالبطالة الضخمية التي كانت خلوة بيت الدين منذ اشهر لاجلها ... اذا اضيف لذلك كله مشروع موازنة السنة القادمة والذي يقدر قيمتها بزيادة على الموازنة السابقة بمسائل نصف قيمتها مع الاخذ بعين الاعتبار ، فانه كما يقول وزير المال « مغرور على الدولة ان تؤمن الاموال لتنفيذ كل هذه المشاريع وان جزئا من هذه الاموال يتم عن طريق زيادة

الرسوم الجمركية . كاي دولة اخرى ، لا تعكس فقط الوضع الاجتماعي والبيئية التي تكلف الخزينة اموالا لا بد من تأجيلها . خاصة وان بعض المشاريع بدأ بتنفيذها والبعض الآخر ينتظر ان ترصد المبالغ المطلوبة له . فالدولة اضطرت ان تساهم بنسبة كبيرة من تكاليف الضمان الصحي ، وهي قد باشرت العمل في مشروعين ماليين ، وفي الإنماء ومصرف الإسكان ... ) حيث وظفت عشرات الملايين من الليرات ، وهي على أبواب اقرار مشاريع انباء من طرقات عالية ودخالية الى اقامة مدارس جديدة واستيعاب عشرات من آلاف الماطلين عن العمل ، ناهيك بالبطالة الضخمية التي كانت خلوة بيت الدين منذ اشهر لاجلها ... اذا اضيف لذلك كله مشروع موازنة السنة القادمة والذي يقدر قيمتها بزيادة على الموازنة السابقة بمسائل نصف قيمتها مع الاخذ بعين الاعتبار ، فانه كما يقول وزير المال « مغرور على الدولة ان تؤمن الاموال لتنفيذ كل هذه المشاريع وان جزئا من هذه الاموال يتم عن طريق زيادة

الرسوم الجمركية . كاي دولة اخرى ، لا تعكس فقط الوضع الاجتماعي والبيئية التي تكلف الخزينة اموالا لا بد من تأجيلها . خاصة وان بعض المشاريع بدأ بتنفيذها والبعض الآخر ينتظر ان ترصد المبالغ المطلوبة له . فالدولة اضطرت ان تساهم بنسبة كبيرة من تكاليف الضمان الصحي ، وهي قد باشرت العمل في مشروعين ماليين ، وفي الإنماء ومصرف الإسكان ... ) حيث وظفت عشرات الملايين من الليرات ، وهي على أبواب اقرار مشاريع انباء من طرقات عالية ودخالية الى اقامة مدارس جديدة واستيعاب عشرات من آلاف الماطلين عن العمل ، ناهيك بالبطالة الضخمية التي كانت خلوة بيت الدين منذ اشهر لاجلها ... اذا اضيف لذلك كله مشروع موازنة السنة القادمة والذي يقدر قيمتها بزيادة على الموازنة السابقة بمسائل نصف قيمتها مع الاخذ بعين الاعتبار ، فانه كما يقول وزير المال « مغرور على الدولة ان تؤمن الاموال لتنفيذ كل هذه المشاريع وان جزئا من هذه الاموال يتم عن طريق زيادة

الرسوم الجمركية . كاي دولة اخرى ، لا تعكس فقط الوضع الاجتماعي والبيئية التي تكلف الخزينة اموالا لا بد من تأجيلها . خاصة وان بعض المشاريع بدأ بتنفيذها والبعض الآخر ينتظر ان ترصد المبالغ المطلوبة له . فالدولة اضطرت ان تساهم بنسبة كبيرة من تكاليف الضمان الصحي ، وهي قد باشرت العمل في مشروعين ماليين ، وفي الإنماء ومصرف الإسكان ... ) حيث وظفت عشرات الملايين من الليرات ، وهي على أبواب اقرار مشاريع انباء من طرقات عالية ودخالية الى اقامة مدارس جديدة واستيعاب عشرات من آلاف الماطلين عن العمل ، ناهيك بالبطالة الضخمية التي كانت خلوة بيت الدين منذ اشهر لاجلها ... اذا اضيف لذلك كله مشروع موازنة السنة القادمة والذي يقدر قيمتها بزيادة على الموازنة السابقة بمسائل نصف قيمتها مع الاخذ بعين الاعتبار ، فانه كما يقول وزير المال « مغرور على الدولة ان تؤمن الاموال لتنفيذ كل هذه المشاريع وان جزئا من هذه الاموال يتم عن طريق زيادة

الرسوم الجمركية . كاي دولة اخرى ، لا تعكس فقط الوضع الاجتماعي والبيئية التي تكلف الخزينة اموالا لا بد من تأجيلها . خاصة وان بعض المشاريع بدأ بتنفيذها والبعض الآخر ينتظر ان ترصد المبالغ المطلوبة له . فالدولة اضطرت ان تساهم بنسبة كبيرة من تكاليف الضمان الصحي ، وهي قد باشرت العمل في مشروعين ماليين ، وفي الإنماء ومصرف الإسكان ... ) حيث وظفت عشرات الملايين من الليرات ، وهي على أبواب اقرار مشاريع انباء من طرقات عالية ودخالية الى اقامة مدارس جديدة واستيعاب عشرات من آلاف الماطلين عن العمل ، ناهيك بالبطالة الضخمية التي كانت خلوة بيت الدين منذ اشهر لاجلها ... اذا اضيف لذلك كله مشروع موازنة السنة القادمة والذي يقدر قيمتها بزيادة على الموازنة السابقة بمسائل نصف قيمتها مع الاخذ بعين الاعتبار ، فانه كما يقول وزير المال « مغرور على الدولة ان تؤمن الاموال لتنفيذ كل هذه المشاريع وان جزئا من هذه الاموال يتم عن طريق زيادة

الرسوم الجمركية . كاي دولة اخرى ، لا تعكس فقط الوضع الاجتماعي والبيئية التي تكلف الخزينة اموالا لا بد من تأجيلها . خاصة وان بعض المشاريع بدأ بتنفيذها والبعض الآخر ينتظر ان ترصد المبالغ المطلوبة له . فالدولة اضطرت ان تساهم بنسبة كبيرة من تكاليف الضمان الصحي ، وهي قد باشرت العمل في مشروعين ماليين ، وفي الإنماء ومصرف الإسكان ... ) حيث وظفت عشرات الملايين من الليرات ، وهي على أبواب اقرار مشاريع انباء من طرقات عالية ودخالية الى اقامة مدارس جديدة واستيعاب عشرات من آلاف الماطلين عن العمل ، ناهيك بالبطالة الضخمية التي كانت خلوة بيت الدين منذ اشهر لاجلها ... اذا اضيف لذلك كله مشروع موازنة السنة القادمة والذي يقدر قيمتها بزيادة على الموازنة السابقة بمسائل نصف قيمتها مع الاخذ بعين الاعتبار ، فانه كما يقول وزير المال « مغرور على الدولة ان تؤمن الاموال لتنفيذ كل هذه المشاريع وان جزئا من هذه الاموال يتم عن طريق زيادة

الرسوم الجمركية . كاي دولة اخرى ، لا تعكس فقط الوضع الاجتماعي والبيئية التي تكلف الخزينة اموالا لا بد من تأجيلها . خاصة وان بعض المشاريع بدأ بتنفيذها والبعض الآخر ينتظر ان ترصد المبالغ المطلوبة له . فالدولة اضطرت ان تساهم بنسبة كبيرة من تكاليف الضمان الصحي ، وهي قد باشرت العمل في مشروعين ماليين ، وفي الإنماء ومصرف الإسكان ... ) حيث وظفت عشرات الملايين من الليرات ، وهي على أبواب اقرار مشاريع انباء من طرقات عالية ودخالية الى اقامة مدارس جديدة واستيعاب عشرات من آلاف الماطلين عن العمل ، ناهيك بالبطالة الضخمية التي كانت خلوة بيت الدين منذ اشهر لاجلها ... اذا اضيف لذلك كله مشروع موازنة السنة القادمة والذي يقدر قيمتها بزيادة على الموازنة السابقة بمسائل نصف قيمتها مع الاخذ بعين الاعتبار ، فانه كما يقول وزير المال « مغرور على الدولة ان تؤمن الاموال لتنفيذ كل هذه المشاريع وان جزئا من هذه الاموال يتم عن طريق زيادة

الرسوم الجمركية . كاي دولة اخرى ، لا تعكس فقط الوضع الاجتماعي والبيئية التي تكلف الخزينة اموالا لا بد من تأجيلها . خاصة وان بعض المشاريع بدأ بتنفيذها والبعض الآخر ينتظر ان ترصد المبالغ المطلوبة له . فالدولة اضطرت ان تساهم بنسبة كبيرة من تكاليف الضمان الصحي ، وهي قد باشرت العمل في مشروعين ماليين ، وفي الإنماء ومصرف الإسكان ... ) حيث وظفت عشرات الملايين من الليرات ، وهي على أبواب اقرار مشاريع انباء من طرقات عالية ودخالية الى اقامة مدارس جديدة واستيعاب عشرات من آلاف الماطلين عن العمل ، ناهيك بالبطالة الضخمية التي كانت خلوة بيت الدين منذ اشهر لاجلها ... اذا اضيف لذلك كله مشروع موازنة السنة القادمة والذي يقدر قيمتها بزيادة على الموازنة السابقة بمسائل نصف قيمتها مع الاخذ بعين الاعتبار ، فانه كما يقول وزير المال « مغرور على الدولة ان تؤمن الاموال لتنفيذ كل هذه المشاريع وان جزئا من هذه الاموال يتم عن طريق زيادة

التسج الياباني الى نسب تصل احيانا الى عشرة اضعاف النيب المسابقة ) ارتفعت رسوم تسج الالياف التركيبية او الاصطناعية من ١٠ بالمائة الى ١٠٠ بالمائة ( تفعل ذلك في الوقت الذي ارتفعت فيه قيمة الجين اضعافا اضعافا قيمة الليرة اللبنانية بالنسبة للدولار ، مما يرفع اسعار التسج الياباني المستورد ويضعف قدرته على المنافسة مقابل التسج اللبناني ، الذي يتنافس حتى الان بمخلفات انواع الحماية والدعم التي يمكن التخلي عنها قريبا .

### موقف التجار :

ما سبق قوله حول تأثير التدابير الجمركية على الصناعة يتناول جانباً من الموضوع الذي يتكلم مع الجانب الآخر الذي يتكلم التجارة .

فالدولة في تدخلها لتنمية قطاعات اقتصادية ثابتة الى حد ما تشكل نفذا لتوظيف الاموال المصرفية أكثر استقرارا واستيعابا نفس في الزيادات الجمركية التي فرضتها مصالح قطاع مهم في الاقتصاد اللبناني على علاقة وثيقة بالقطاع المصرفي المهيمن ويشكل احدى محاوره الرئيسية .

والدولة تأخذ ذلك بعين الاعتبار فهي لا تسيء هذا القطاع المهم فتفعل ذلك جزئيا ويلطف . فتدابيرها لا تتناول سوى مبلغ محددة : اما كماليات او مناصب لصناعة محلية . وهي قد سارعت الى القول ان هذه التدابير ليست سوى « جزء بسيط من الضرائب الجديدة التي سيتم تحصيلها ... » عن طريق جملة لاحقة من القوانين الرأبئية والتشريعية : ضريبة تصاعدية للدخل ، الغاء الاجازة المسبقة للاستيراد ، والغاء الدعم للمصادرات ...

والتدبيران الاخيران يعينان امرا واضحا اذا اخذ بعين الاعتبار السياق الذي فيه فرض الزيادات الجمركية ولم يفب من الذهن الخلاف الحاد الذي ثار مؤخرا بين الصناعيين والتجار واختمته الدولة بوعود للتفريق بين الامر هو ان الدولة عبر تدخلها تؤمن الشروط الفعلية لحسم الصراع بين التجار والصناعيين لصالح اصحاب المصارف والشركات التمويلية المهيمنة ...

ولكن ردة فعل التجار لم يكن جزئيا او لطيفا. ووحدة ردة الفعل الشرسة التي جابه بها التجار الدولة انما تبين الاثر القاسي لرفع

قطاع التجارة المهم في الاقتصاد اللبناني . فهو عدا انه مجال استثمار مالي ضخم يسيطر على سوق التبادل سيطرة تامة . والتجار حين يطعنون الاضراب يشلون اقتصاد البلد الى حد بعيد ، نظرا لتشابك العلاقات التي يقيمها قطاعهم مع السياحة والاصناف والصناعة والزراعة المحيطين بالاضافة الى القطاع المصرفي .

انما هذه العلاقات ليست علاقات هيمنة جديدها . فالقطاع التجاري خاضع في النهاية الى تسلط المصارف على . وهذا ما اشار اليه رد فعل بعض التجار الذين هددوا بالامتناع عن دفع سداداتهم للمصارف . هذا التهديد الذي يتناقض مع تهديد المصارف للتسج الذي يتناقض مع التهديد المستحتمل للمصارف بعدم دفع المبيعات المستحتملة لهم في مشكلة الدواء الأخيرة .

ولكن عقبة الجاهلية بين التجار والدولة ليست ازلية . في معركة الدواء ، بانت حدود التصدي للمستوردين في ابعادها الفعلية : اقتحام هؤلاء بالسوق المحلية لارتزهم ، وتهديد الخفض لسوق عربية واسعة بممارسي المستوردين استغلالهم المهرج لها ، مما ابرز ضرورة حل جذري للمسألة : التأميم ، بونه يصعب صيغ معركة الدواء نفعا في قريبة غير مسدودة .

هنا تستعد خطوط الجاهلية بشكل مماثل

تقريبا انما بغايات مختلفة وبصورة اوسع واعنف (١) .

والتجار يعتمدون في هذه الجاهلية على مواقع صلبة وبتينة يحتلها قطاعهم وعلاقاتهم في الاقتصاد اللبناني والارتباطات المختلفة التي تدعمه ، والدولة تعتمد على تمثيلها لقطاع اقتصادي مهين يدعم مواقفها ، ولو بالصلب كما يفعل حتى الآن ، ويجد فيها خير مركز قوة يمثل مصالحه ويغلها بشئى انواع الدجل على الجماهير كما ستلاحظ بعد قليل .

ومن قوة المواقف ومناعتها يأتي عنف التحدي بين الفريقين وحدة الحركة . واذا كان بالامكان التنبؤ بوجهة انتهاء للمعركة التي غطى فيها الاطباب من السياسيين والنواب ، والوجهاء النقيبين وممثلي الاتحادات ، فليس بالاستبعد ان تكون نهاية المعركة تسوية تقوم على تعديل بعض المواد في الرسوم دون

ان تسيء جواهره والقياس الخوفا منه . الدجل الحكومي والنفاغسي الفجائي : حين طلع التدبير الجمركي المتدبر خرج على انه زيادة رسوم على « الكماليات » . وما ليث وزير المال ان اوضح متراجعا ان هناك انواعا ثلاثة من السلع اصابتها التدبير : سلع كيميائية ككحلي والمجوهرات والفراء ..وسلع نصف كيميائية بمعنى غير ضرورية كالويسكي وسلع يوجد في السوق انتاج محلي يضاهيها جودة ...

يمكن البقاء ضمن منطق الوزير وسؤاله عن سبب زيادة الرسوم على السلع الاخرى ، او سؤاله عن تلك السلع التي لا تدخل في باب تصنيفه .

انما المسألة تبقى بحاجة الى مزيد من الايضاح .

هذا الايضاح لا يأتي كذلك من معالجة نسب الزيادات الطارئة ، انما من دراسة نسب الرسوم الجمركية على البضائع ، هذه النسب التي تضع الطبيعة الطبيعية للتدبير . ويجدر باديء ذي بدء تحديد نوع السلع التي اصابتها هذه الزيادات . فيمقابل التقسيم الذي خرج به الوزير للسلع ، يعتبر بيار الجيل (١) ليس في لبنان كماليات . . والسؤال الاساسي الذي يطرح نفسه هنا هو بالنسبة لمن يمكن اعتبار سلع كماليات وسلع اخرى غير تلك الكماليات ؟ واضع ان الاجابة على هذا السؤال يحدد اساس جدل الخلاف حول المسألة ويشكل مدخلا لحكمة لاحقة للتدبير الجمركي .

واذا اتخذنا مقياس الجاهلية لسلعة ما ، امكنا القول بان التدابير الجمركية اصابت نوعين من السلع : شعبية وتوسعية . فالحال ودوية الانسان وماجانب الحاجة الخام وانواع الالبسة والاختصة والازرار .. جميعها سلع شعبية ، تستهلك من العمال والكتاحين والبورجوازيين الصغار . اما الويسكي والفرو وفناتر الشيكات والمفصاة واللؤلؤ والماس والاحجار الكريمة والبالياتين وسيارات الاستعمال الخاص فاننا نعتبرها سلعا للاستهلاك البرجوازي ما فوق المتوسط والنفوي منه .

هنا اذا لاحظنا نسب الرسوم على البضائع الشعبية وجدنا انها ارتفعت من ١٨ الى ٥٠ بالمائة على الاشياء ومن ١٨ الى ١٠٠ على الفوتوكروبي ، واما بالمائة على مايجانب الحاجة .. بينما لم تتجاوز الرسوم على اللؤلؤ ١٠ بالمائة وارتفعت من ٢ الى ٩ بالمائة على الماس ومن ٧ الى ١٥ بالمائة على سيارات

مخصصة للاستعمال الخاص . . هذه القارة تعني ان الرسوم الكبيرة تناولت السلع الشعبية الاستعمال بينما بقيت

١ - المارقة تكن في محاولة اقتناع قسم من ارباح طائفة يجنيها التجار ليس لتخفيض اسعار سلع جماهيرية ( الدواء ) انما لزيادة دخل الخزينة لمصلحة البيوتات المالية (التدابير الجمركية الأخيرة للكادحين الثوري وتنظيماته النقابية والجماهيرية .

رسوم السلع الفضة والخضوية مبنية جدا . ولكن الجماهير المعالية لم تتأثر فقط بزيادة الرسوم الجمركية ، بل ان ارتفاعا اكيدا في اسعار مختلف الحاجيات التي تستهلكها سيطرحت التينة القطعية لاجورها على بساط البحث من جديد . فهناك سلع سوف ترتفع اسعارها نظرا لزيادة الرسوم على موادها الأولية : ارتفاع اسعار الصحف والكتب والفناتر نتيجة زيادة الرسوم على الورق ... وهناك الان المضاعف للزيادات الجمركية .

فهي تجبر المسوردين على توظيف اموال اكثر للحصول على نفس المكية من السلع . مما يطرح ضرورة استرداد ارباح الاموال الجديدة الموظفة . وهذا يدفع التجار الى رفع اسعار البضائع الفائرة بالتدبير - او سواها - للحصول على مردود التوظيفات المالية

الاضائية . كما ان ارتفاع الحد الاعلى لاسعار البضائع الدولية يدفع الحد لادنى لاسعار البضائع

الاخرى نحو الارتفاع ايضا . هكذا تتعرض الجماهير الشعبية والمعالية لارتفاع في مستوى المعيشة لا تستطيع اجورها الهزيمة للحاق به .

وهكذا ترد الدولة على المطالب المعالية والتوسعية . اذ يأتي هذا التدبير ومما يستتبعه من اثار في الجين الذي تطالب فيه جماهير العمال ونقاباتهم بخفض الاجارات وتأمين الدواء والتعليم ..

والدولة اذ عجزت عن المضي في معركة الدواء الى نهايته كما تسنها نقابة المصايدلة : تأميم الدواء ، تدبر ظهرها لمجلة المطالب المعالية الاخرى وتعمل لمصالح اصحاب المصارف تحت ستار زيادة الرسوم الجمركية على « الكماليات » .

ومطلب الضرائب التصاعدية على الدخل كما يدعو اليها كثير من « التقدميين » والرجعيين يمكن الدولة ان تفذه - وهذا شبه اكيد قريبا - . هذا المطالب رغم اهميته يضع المسألة في اطار مشوه . اذ ان المشكلة الاساسية هي في كيفية تصريف هذه الاموال المحصلة ولخدمة من توظف .

ان سياسة الدولة الاقتصادية تؤكد على امر واحد لم يكن مرسوم ١٩٤٢ الا تعبيراً فنيا عنه : ان ما يسمى بالانفاص من الفني هو مصلحة الاغنى ومصلحة طبقة الاغنياء من اصحاب المصارف والشركات المالية والتجارية والصانع الكبيرة ، ان الاموال التي تجنيها الضرائب المختلفة تصود لتخدم بصورة افضل مصالح الطبقة الاقتصادية المهيمنة عبر مشاريع الدولة : في خضنة الخبسية ومجالات الاستثمار التي تؤمنها ، وفي الطرقات والتزيمات التي تسدعها ، وفي المصارف ذات الودائع المتوسطة والطويلة الادخلة لخدمة القطاع الخاص ورعاية ارباحه ...

ان الانتهاء من دواية الاستغلال المروعة لجماهير العمال والكادحين لا يمكن ان تتم الا بتعطيل جهاز الدولة القائم واستبداله بأخر

يتمثل بوسع الجماهير الشعبية . اين النقابات من هذا كله ؟؟

تجاوز المصايدلة النقيبين في مبادرتهم للمطالبة بتأميم الدواء . وكنا بذلك يدافعون عن مصالحهم الخاصة والكثيرة . وتجاوزت الاطراف السياسية التقليدية من نيابية وغيرها القيادات الثقافية في تصدّر معركة الرسوم الجمركية ، حيث هذه النقابا في مواقع لا تمكنها من تمييز مطالبها ومصالحها ولا تتيج لها امكانية المبادرة او القيادة .. ذلك ان مثل هذه المعارك ذات افق سياسي يعجز العمل النقابي في حدوده الحالية عن استيعابه واستنجاز رد ملائم عليه .

ان مثل هذه المعارك لا يمكن ان يخوضها باسم مصالح العمال والكادحين ان حزب هؤلاء العمال والكادحين الثوري وتنظيماته النقابية والجماهيرية .

## حكاية البطاقة الصحية ونشاط الدولة «الخيري»

وجئت ..  
ان الرسم المرفوض باهظ بالنسبة للكادحين . فالليرات الثلاثة المطلوبة تشكل عبئا على كاهل كثير من الناس . ورغم ذلك فالحصول على البطاقة الصحية لا يلغي رسم الحماية عند كل زيارة للمستوصف ( نصف او ليرة لبنانية واحدة ) .

ستنجع الحركة الاجتماعية في دفع الجماهير الكادحة للحصول على البطاقة الصحية

عن طريق الجهاز البشري الكثير العدد الذي يشترك في الحملة لتوزيع البطاقات الصحية ، ولانتشارهم في معظم الاراضي اللبنانية ، لتكفيهم سمجج عن دفع وزارة الصحة العامة لتحقيق التزاماتها حيال المشتركين : من تأسس لمستوصفات جديدة واستيعاب المستبين المرضى في المستشفيات الرسمية ، او حتى تمكن المستوصفات العاملة حاليا من مواجهة ضغط المصالحين على البطاقات الصحية للتطبيق . معنى ذلك ان جهاز الدراسات والابحاث في الحركة الاجتماعية ، اذا عجز عن القيام بدوره ، يكون قد اشترك في حملة تشطيل للمواطنين خاصة الطبقات الكادحة ، واقترعهم بدفع اشتراكات مقابل لا شيء .. فينحول الى جهاز تبشيري للدولة والنظام يبلل لها لانه تورط ، فوسيع اعماله وكثرت الالتزامات والمقود التي وقعا مع المؤسسات الرسمية .

٢ - قد يعتقد الكادحون ان الحصول على البطاقة الصحية سيكون حلا لمشاكلهم الصحية وتبطينهم .

٣ - مستجد وزارة الصحة العامة والحركة الاجتماعية انتزعتها امام وضع لا تستطعنان التحكم به عنصبا يبلغ عدد المشتركين كبيرا لان الضعيف لبقاء التجهيزات والموارد التي تنهاتها . لم يبدأ بعد .

المهام المطلوبة

- ان تتولى القوى التقدمية فصح نظام البطاقة الصحية لانه ليس حلا عمليا لمسألة غلاء الطبيب وكلفة المرفضة التي ترتفع كواهل الطبقات الشعبية ، بل هو تنظيمية سياسية لهذه المسألة الى جانب انه يفضّل الى تشطيل هذه الطبقات وفكرة ارتباطها بقواها التقدمية تمهدا لغزائها وغيرها . مع التأكيد ان مكاسبه لن تعدى توزيع البطاقات ليس الا ، وسيمعز من تامين الطبيب للمستبين لان عدهم سيؤيد من امكانات المستوصفات العاملة حاليا .

- ان تسعى جماهير الكادحين الى الغاء رسم الحماية الغرور عند كل زيادة وانتزوع البطاقات الصحية مجانا الى من يطلبها من الاهلين .

- ان تقوم القوى التقدمية حيث وجدت بتنظيم المصالحين على البطاقة الصحية تمهدا لخوض معركة تحقيق المكاسب المادية والاجتماعية التي وعد بها قانون البطاقة الصحية . ان الطبيب المجاني مكتب هام اذا استطاعت الجماهير الشعبية انتزاعه ، ولكن يتم لها ذلك الا اذا انتظمت في لجان الفروع الصحية وتحققها ، لان التنظيم والضغط هو الضمانة الوحيدة لتحقيق الطبيب المجاني وليس الحصول على « البطاقة الصحية العائلية » سوى خدمة تغدر الكادحين وتوهمهم ان الدولة مهتمة بابرهم . فتنصلص عليها والتنظم في لجان القرى وتنافس لاجبار المسؤولين على تحقيق منافع البطاقة الصحية عمليا .



## سول مؤتمرك حركة الوعي

# فوحركة الوعي مؤشّر لتطور التيار المطالب والوطني شعار" الديمقراطية المتقدمة" ومضامينه التكنوقراطية الإصلاحية

يمكن تعريف حركة الصراع الطبقي والوطني باعتبارها نتجة نحو تحرير العلامات الاجتماعية المسندة من ملامستها « الإيديولوجية » وبالتالي ضرب هذه العلامات ومن جهة أخرى فهي نحو باتجاه أحداث تغييراتي البنية الوظيفية - البنى السياسية - التنظيمية ، والبنى الثقافية والدينية - طابعها تأكيد التمايزات ذات المضمون المطالب أو الطبقي المائس كتنقيص للعلاقات السابقة .

في البلدان النخلة لا تصطم هذه الحركة بالعلاقات الاجتماعية الرأسمالية فصب ، وهي علاقات غير متبلورة أساسا ، بل وروما بجهة أكبر ، مع العلاقات ما قبل الرأسمالية التي توفر الدماغة الآتوي للبنى الاقتصادية القائمة . بذلك فهي تصطم بالبنى العشائرية والمائلية والطائفية ، وبوجود اشكالي للبنى البرولانية الهامشية المتأخر .

في انعكاسها على مختلف الطبقات تتخذ هذه العملية اشكالا ومضامين متنوعة تتأثر ، ولو تبعا لظروف محددة ، بالطبقة المعنية نفسها : الطبقة العاملة ، البرجوازية الكبرى ، البرجوازية الصغيرة ، الخ ..

ضمن هذا السياق يتبع الواقع اللبناني ، عبر تطورات الحقبة القريبة الماضية ، تتبع عدد من الظواهر والمؤشرات ذات المفزى الأكد :

— النمو الموضع للحركة الطلابية ، الثانوية والجامعة . وذلك من حيث اتساعها وشمولها لفتات اوسع او من حيث نضاليتها والمضامين التي حملتها .

— ظاهرة القبول التي عرفتها الطبقة العاملة وقطاعات المستجدين والبروز « المخافير » للطبقة العاملة كقوة ذات تأثير اجتماعي ( التهديد بالاضراب العام ١ شباط ٢٥ أيار ، معركة الدوا .. ) .

— المصراعات التي عرفتها ، بصورة متفاوتة ، عدد من الأحزاب خاصة الحزب القومي السوري ( وحتى الكتائب ) .

— التوجه القومي الواضح للنظام خلال الفترة الأخيرة عبر سلسلة من الإجراءات العملية مضانا إليها منحى تصريحات رئيس الجمهورية وأجهزة الاعلام .

— في هذا الإطار يأتي الكلام عن ظاهرة « حركة الوعي » كظاهرة جديدة وذات مفزى يتعدى المجال الطلابي .

وكانت حركة الوعي قد عثت مؤتمرها السنوي الثالث في أوائل هذا الشهر وتضمن جدول أعمال المؤتمر نقاش أربع تقارير : السياسي والاقتصادي والتربوي والداخلي وتقتصر هنا على التعليق على مواد التقريرين الأولين .

يتضمن التقرير السياسي تحليلا للوضع الحالي والمالية والعربية واللبنانية . بالنسبة للوضع العالمي يقول تقرير الوعي تظهر المرحلة المراهقة مع التناقض بين الاشكال الإيديولوجية المبرحة والمضامين الاقتصادية والستراتيجية للنزاع السياسي الحالي « ... » فالنزاع السياسي المالي يقوم أساسا بين أجهزة

حكم بالغة القمو في مناطق معينة من العالم ، استطاعت ان تحقق تكيفا تقنيا وعسكريا لا مثيل له .

ويصل التقرير الى استنتاج أساسي « من هنا ، يخسر الد الإيديولوجي ويخف أثره التطبيقي في تقرير السياسة الداخلية والخارجية لبلدان المتطورة .. »

هذا الاستنتاج يتكرر ، بصيغة أخرى لدى تناول الوضع العربي . فالقوة يركز على « حالة الفشل التي انتهت إليها محاولات التغيير المتعددة وعدم استطاعتها أحداث التحولات الفعلية في البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية » ليصل الى القول « فورا الشعارات المتناقضة التي تصدر عن الاتجاه الكتائوري الميسري والاتجاه الكتائوري الوري تنوط الاتجاهات الكتائورية العربية على اختلاف مضامينها الشكالية في ممارسة تسلطية شديدة التشابه »

يوضح هذا العرض عنصرا أساسيا من عناصر ايدولوجية الوعي ، فتحليل الوضع العالمي بالأخص ( وكذلك الوضع العربي ) لا ينطلق من اعتبار هذا الوضع كلا متكاملا يؤثر في التحليل اللبناني المحدد . بل يقدم اجابة ضمن الصراع الفكري والايديولوجي المبرجوع باستنار طلابيا ( بالإضافة الى طرجه لبنانيا وعربيا ) . ذلك يفسر لماذا يبدو التقرير وكأنه يقتصر على وصف غير محكم لظواهر غير مترابطة .

وهو يجسد أحد اشكال التعبير عن عنصر ايدولوجي محدد هو عنصر « الترفع عن الإيديولوجيات » . فاذ كانت المصين « تنقارب » مع الولايات المتحدة واذ كانت الانظمة العربية « التقدمية » تنقارب مع

الانظمة المعيلة ، فلا غائلة اذا من الكلام عن الإيديولوجيات أو عن اليمين واليسار ، وبالتالي فانه ينبغي اسقاط التقسيم الطبقي للمجتمع .

هاجس التقرير أي خليفته الموضوعية هي اليسار . في ذلك اشارة الى القوى والاتجاهات المتقدمة التي اعطت حركة الوعي هامشا تواجد ضمنه . ارد هنا ليس ارد اليمين التقليدي ، بل محاولة تجاوز اليسار ( لفظيا ) الامر الذي يؤدي الى الوسطية والى الطابع الليبرالي . الترفع ايدولوجي — الذي يستتبع رديفه — « الوعي » ، التكنوقراطي لتصنع النظرة العلمية — هو أحد العناصر الثابتة والاساسية في ايدولوجية البرجوازية الصغيرة . وبرغم كل محاولات التحيز نجد حركة الوعي نفسها ملتقية مع منظر آخر للبرجوازية الصغيرة هو محمد حسين هيكل .

بالإضافة الى ذلك يشير هذا القسم من التقرير الى مسألة هامة . هنا يتم « افقال » ظاهرة الامبريالية افقالا شبه تام . وبرغم عدد من الاشارات الخجولة للامبريالية غير موجودة وهي لا تستعيد البلدان المختلفة كما ان فشل حركات التغيير في هذه البلدان امر لا صلة له بالامبريالية . نتيجة ذلك اعطاء صورة مشوهة للوضع — مشوهة لانها مجزأة — واعداد الطابع الوطني التحرري للصراعات المحلية . بذلك تدخل الوعي ضمن ظاهرة الطابع اللاتواني للبرجوازيات الصغيرة

في البلدان المختلفة في ظروف محددة . وبذلك يتضح عجز فكر حركة الوعي ، عززه وطنيا بالأخص ، بالضبط لانه يقع ضمن إطار الوعي الذي تحدده الامبريالية نفسها . كيف فهم الوعي الوضع اللبناني ؟ يتركز

## بيان للاتحاد انعام لطلبةألمين والاتحاد انعام لطلبة المغرب

### أصدر الاتحاد الوطني لطلبةألمين والاتحاد الوطني لطلبة المغرب البيان التالي :

يعبر الاتحاد الوطني انعام لطلبة ألمين عن تأييده المطلق لنضالات الشعب والطلبة المغاربة ، ضد الحكم الرجمي المعيل في المغرب ، وبين كل قوة وشدة القمع المنهجي ضد الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وكافة القوى التقدمية . كما يدين الاحكام المصادرة في حق مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وبطلاب بالغاها فوراً والأفراج عن مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وكافة المعتقلين السياسيين .

يحيي الاتحاد الوطني انعام لطلبة ألمين مساعي ومساهمة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب في إطار اللجنة التضمرية لوحدته الحركة الطلابية العربية من أجل ايجاد حركة طلابية مبنية موحدة ، كجزء من نضاله ومساعيه لإيجاد حركة طلابية عربية موحدة . يعبر الوندان عن تأييدهم المطلق للشورة الفلسطينية ، ويشجبان عمليات التنصيف ومحاولات خنق الثورة الفلسطينية التي ينفذها الحكم الرجمي المعيل في الأردن . يشجب الوندان كل التحركات الأخيرة التي توجت بأسلوب الوساطة ، الرامي في حقيقته الى شق حركة المقاومة الفلسطينية ، واحتوائها ، على حساب الصحة الحقيقية للثورة الفلسطينية .

يؤيد الوندان تأييدا مطلقا نضال شعب الخليج العربي المحت وكفاحه المسلح بقيادة فصائله الطلابية الجبهة الشعبية لتحريرالخليج العربي المحت ، والجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي المحت . كما يشجب كل المخططات الامبريالية والرجعية ، الرامية الى تطبيق الثورة واقامة الكيانات الزقية . يوجه الوندان نداءهما الى كل القاطنات الطلابية التقدمية والمؤسسات الديمقراطية الحالية التقدمية الى التريد من التضامن الفعلي مع الثورة المسلحة الصاعدة في الخليج العربي المحت ، والعمل على رفع اعمار الاعلامي عنها .

يعبر الوندان عن تضامن الطلبة المغاربة والطلبة البنين مع الثورة الريفية ضد النظام الأوتوقراطي الاستعماري الأتوي وحليفه الصهيونية والامبريالية من أجل الاستقلال الوطني .

نقد الوعي لهذا الوضع ضد « الفوضى ، والفاوت والاستغلال والبدائية في استعمال الموارد » . وانطلاقا من هذا النقد يتكلم التحليل . فدور الوساطة بين القطعة العربية والغرب الامبريالي يرده التقرير الى موقع لبنان الجغرافي . والدور نفسه يتحول الى عمليات تجارية عادية ومشروعة . فطبيعة الامبريالية من حيث كونه حلقة ضرورية لتبني المنطقة العربية غالبية تامة . الافتراض ليس سياسيا بل هو « تكنوقراطي » بحت : لقد ولد هذا الدور قطاع خدمات متضخما ومتكثفا . والاكتشاف يتضمن اخطارا كبيرة . اذا ، ينبغي تنمية القطاعات الأخرى وخاصة الزراعة والصناعة لجعل الاقتصاد اللبناني أكثر « عقلانية » . واذ كانت الحجة « عقلانية » فانها تتجاهل الطابع الطبقي لسيطرة قطاع الخدمات والقوى التطبيقية المستفيدة منه ، هذه القوى التي يستحيل التصنيع الفعلي الا على انقاضها . ونتيجة ذلك الفاء الطابع « المصراعي » من المسألة . من القاحلة الاجتماعية يحدد التقرير نقائص النظام على انها « سوء توزيع الثروة وفقدان العدالة على مستوى المناطق » مستعينا بأحصاءات بعثة ايرفد . وفي هذا المجال ، تندرج الاعتراضات ضد سجل الاعتراضات البرجوازية الصغيرة الإصلاحية التي سبق ان عبر عنها عدد من « المفكرين التقدميين » هذه الاعتراضات التي بقيت وثقى لفظنية

في غياب القوى التطبيقية القادرة على حلها . ويستمر انهي الاصلاحي لحركة الوعي ، ويزداد تبلورا ، لدى تناول دور الدولة . والاعتراضات هنا معروفة ومكرو . وهي تنسجم مع بداية الأزمة التي يشهدها النظام والتي تتطلب دخلا أكثر عقلانية وأكثر فعالية من جانب الدولة يحول دونه سيطرة القطاع السياسي عليها والقيم المساند لدورها .

انطلاقا من هذا التحليل تصل الوعي الى اطلاق شعار « الديمقراطية المتقدمة » . وقد بينا انه يصل الى عدد من العناصر التكنوقراطية الإصلاحية الليبرالية التي تنطلق من موقع البرجوازية الصغيرة ويعمها للدور .

تبقى مسائلان ينبغي الاشارة اليها : فتقرير الوعي عامه تخلو من « الانزالية اللبنانية » الصريحة والتقليدية التي تميز ايدولوجية اللبنانيين . وبرغم انه يحل مكانها ما يمكن تسميته « الانزالية الطبقية » أي رفض حركة التحرر العربية بواقفها الراهن والتصل منها ، فان ذلك يبقى موقفا متقدما لفكر حركة الوعي ولو نسبيا . وهو مؤشر الى النتائج التي أفرزها الصراع الوطني في المنطقة العربية ولبنان خلال السنوات الأخيرة . من جهة أخرى ، تركز الوعي على ضرورة التفرغ النقابي والسياسي المختلف « القطاعات والقوى » .

وهي تعتبر الاداة الثقافية كوسيلة عمل أساسية في تدرج الضغط الديمقراطي . ذلك أيضا يشكل نقطة متقدمة في فكر حركة الوعي ، من ناحية مبدئية . فالممارسة هي محك امكانية التزام قوى برجوازية صغيرة محددة يمثل هذا الطرح المتقدم .

في كل سنة ، يطرح موضوع كلية التربية على بساط التداول ، وذلك لوضعها « المميز » ولطبيعة الدور الذي تؤديه بين مجموعة الكليات التعليمية الأخرى .

فكليات العلوم والآداب والتربية ، تمنح جميعا نفس الاجازات : الرياضيات ، العلوم ، التاريخ .. ومع هذا كله ، يبقى لكلية التربية امتيازان اساسيان لا يفيد منها طلاب الكليتين الآخرين : المنح الدراسية ، والتعيين بعد التخرج .

ولعل وجود هذين الامتيازين هو الذي يفسر موقف الحركة الطلابية حتى الان من هذه الكلية : التمسك بها والصراع ضد كل المؤامرات التي تستهدف وجودها ( هو صراع في الأساس من أجل بقاء نظام المتح .. ) ولكن هذا الصراع انخذ حتى اليوم ، طابعا سلبيا بمعنى ان الحركة الطلابية كانت دائما تهرع الى مواقعها « الدفاعية » كلما بدأت تحركات معينة تطرح مسألة وجود الكلية ، أي انها كانت تدافع عن وجود الكلية لانها تؤمن الامتيازات المكتسبة . ولم يتخذ التحرك الطلابي يوما ، من تعليم فرس التعمين ، فنصد بذلك محاولات ضرب مكتسبات النضال الطلابي والاسلوب الأخير هو الذي ينبغي اعتماده ، سيما وان المسألة بدأت تطرح بشكل أكثر إلحاحا ، فمع

استخدام أزمة الفريجين بات موضوع ازدواجية بين الكليات التعليمية الثلاث يشكل مشكلة فعلية : خروج كليتي العلوم والآداب لا يجدون عملا ، خروج التربية لا يلبسون الدولة — بمقدد معها — بتعيينهم ، او احتلالهم الاولوية في التعيين . يضاف الى ذلك ان طالب العلوم والآداب قد يقضي لدراسة الشهادة نفسها سنوات اضافية لا يتكدها الطالب في كلية التربية ، وذلك لعدم امكانية تأمين التفرغ والحضور اليومي ، بسبب الاضطرار لتأمين الوضع المعيشي ( عدا مشكلة البرامج وأنظمة الإختبارات طبعاً .. )

كيف جوبه هذا الوضع ؟ لقد بادرت الدولة الى طرح مسألة بقاء كلية التربية ، فعدست الى الفائتها بحجة فقدان الإعتمادات الكافية ، وهي في ذلك تخفي رغبة في القضاء على مكسب اساسي فرضه النضال الطلابي نفسه : نظام المتح . وبالفعل فقد واجهت الحركة الطلابية هذه الخطوة ، ولكن من مواقعها النفاعية المعروفة : أي الدفاع عن نظام المتح . ولم يطرح يومها مطلب ذا جدوى أبعد لخلق المحاولة ، كمطلب تميميم المتح تدريجيا على الطلاب في الجامعة ، تبعاً لدخل المالكي .

اما اساتذة كلية العلوم ، فكان لهم موقف يصب في النهاية في مجرى مشاريع الدولة . وقد تجلى ذلك قبل حوالي ثلاث سنوات ، فعندما قام طلاب كلية التربية بطلبون بزيادة

# الازدواجية في كلية التربية

## الحل هو في افادة كل الطلاب من امتيازي المنح والتعيين



لان فرضي تميميها فعلا ، انما يكون بالانطلاق على قاعدة ما هو مؤمن ...

اما حركة الوعي ، « جبهة الشبابة اللبناني » ، فقد قدمت رأيا في هذا الصدد ، عوانه . فبعد انهي المؤتمر الذي عقده الحركة الى موقف من كلية التربية ، صدر فيها بعد بشكل قرار من اللجنة التنفيذية لاتحاد طلاب الجامعة اللبنانية . يأتي في حيزيات القرار ما مؤده : « .. ان أي تأخير في ايجاد حل جذري لشكلة الازدواجية سيكون له النتائج الفظيرة على المصعيد الطلابي .. » فما هو هذا الحل « الجذري » . يقسم التدريس في كلية التربية الى مرحلتين :

١ — الحلقة الاولى ، ومدها سنتان تعليميتين ، يضاف اليها سنة كفاءة تربوية لمرحلة التعليم المتكلمي ، وشرط الدخول الى هذه المرحلة ، هو البكالوريا الجزء الثاني ، بالإضافة الى النجاح في مباراة تجري لهذا الغرض ، مقدار المئة ٢٥ ل.ل .

٢ — الحلقة الثانية ومدها سنتان وشرط الدخول اليها هو الاجازة التعليمية والنجاح في مباراة تجري لهذا الغرض ، ويعطى الناجحون اجرة اساتذ ثانوي في بدء تدريسه ( ٥٥٥ ل.ل . ) شرط أن يمنع تعيين أي اساتذ ثانوي لم يكن متخرجاً من هذه الكلية .

٣ — الحلقة الثالثة : يلحظ وجود فرع خاص لتخريج المتخصصين في مسائر فروع التربية : الوحيين والمرشدين والمفتشين والمتخصصين في علم النفس التربوي ، وعلم الاجتماع .....

يحاول اصحاب هذا المشروع العمل ضمن الواقع دون تغييره أو حتى تخطيه ، وهذا ما يولده الخلاف مع حركة الوعي على معنى « المجذرية » ا. وهم اذ يحاولون القضاء على الازدواجية ، يكرسوها عملياً : فالمشروع لا يقدم فهما جديدا لدور كليتي العلوم والآداب اللتين تستمران في منح الاجازات التعليمية ، سوى انه على حيلة هذه الاجازات ان يسروا عبر « نق » اسمه « كلية التربية » .. مرة

## التعليم المهني

## مشكلة طلاب الديكور الداخلي في المهنة العملية

# انبسداد ابواب التقايم ومجالات عمل غير مؤمنة ورخيصة

فوجيء طلاب صف الديكور ، الذين نالوا شهادة البكالوريا الفنية الجزء الاول ، بقرار المدرسة المهنية العاملية بعدم فتح صفوف للمرحلة التالية ، أي للبكالوريا الفنية الجزء الثاني تحول حاملها دخول الجامعة . عمليا وجد هؤلاء الطلاب أنفسهم أمام حلين :

١ — لا يسمح لهم بدخول الجامعة متابعة تخصصهم ، ولا يسمح لهم بتابعة تعليمهم الثانوي . فهم مضطرون الى تغيير فرمهم ومحاوله الدخول في تخصص آخر في التعليم المهني . وذلك يقتضي التراجع في امتحانات الدخول ( المرحلة ) امتحانات تجري للانتقال من البكالوريا الفنية الجزء الاول الى البكالوريا الفنية الجزء الثاني ) . وبما انه ليس هناك برنامج موحد للتعليم المهني ، فهؤلاء غير مؤهلين للتجاح في تلك الامتحانات على الارجح .

لقد اصبح واضحا ان امتحانات النضول هذه انما وضعت لاجبار اعداد متزايدة من

الطلاب للنزول الى سوق العمل ومنهم من متابعة التعليم . ان طلاب صف الديكور ليسوا وحدهم الذين يعرضون لانسداد ابواب المدرسة المهنية العاملية بعدم فتح صفوف للمرحلة التالية ، أي للبكالوريا الفنية الجزء الثاني تحول حاملها دخول الجامعة . عمليا وجد هؤلاء الطلاب أنفسهم أمام حلين :

٢ — اما الطريق الثاني امام طلاب صف الديكور ، فهو النزول الى سوق العمل الخاص . طبعاً مجالات العمل في فرع الديكور الداخلي هي جد محدودة . فنان وجد أحد هؤلاء الطلاب عملاً فنان اجرة سيكون رخيصاً . لان طالب العمل في مجال ضيق كهذا كثيرين : حوالي ٢٥ تخرجوا هذه السنة من العاملية اضافة اليهم فريجون من مدارس أخرى . يضاف اليهم خروج معهد الفنون الجميلة قسم الديكور . في المقابل الطلب على هكذا عمال هو قليل جدا .

ان قانون العرض والطلب الذي يحكم السوق الرأسمالية يملئنا : انه كلما كثر



## الملاحون الفقراء في البقاع يبدؤون النضال ضدّ شكل جديد للاستغلال : المحاصصة الرأس مالية

لقد حاولنا في هذه المجلة أكثر من مرة تبين المشاكل الناجمة عن تقلّص الرأسمالية في أريف اللبناني وحسود تحولها لملاقات الإنتاج فيه . ولعل أهم ما في الأمر تتبّع الطريقة التي ينفذ فيها رأس المال عبر العلاقات تنسبه القطاعية السائدة ويتكيف معها . نتيجة لذلك يتولد نمط جديد من استثمار الأرض يأخذ شكل المحاصصة ، سنعرض له في هذا التعليق .

### المحاصصة التقليدية والجديدة

لنشدّد أولاً على استمرار المليات الواسعة نسبياً حيث تملك أسر شبه قطاعية عدداً من القرى ومساحات واسعة من الأرض . فالسكاف يملكون عميق وال اده عانا وال يستورس حوالي ٧٠ ألف دونم ، وال اده حوالي ٤٠ ألف . يضاف لهم ال القابليي الذين يملكون حوالي ٨٠٠٠ دونم في المرح .

في السابق كان هؤلاء القطاعيون يقدمون أراضيهم للمحاصص عبر الوكلاء على أساس المزاينة أو غيرها . ولكن مع بروز الفلاحين الاغنياء - القادمون على ضمان الأرض من البك - أخذ الملاك الكبار يضمنون أراضيهم لهؤلاء الفلاحين الاغنياء الذي يقوم بعضهم بحفر الآبار ومد القنوات ويضمنونها بدورهم للفلاحين أو يعطونهم اياها على أساس المحاصصة . بناء على ذلك ارتفعت اكاليف الضمان . فبعد أن خضرت الآبار الارتوازية في أراضي ال اده وصل ضمان الدونم الى ١٥ ل . ل .

الا أن الظاهرة الجديدة التي اخذت نفزو المياع ، وعلى الاخص المياع الأوسط ، تقوم على تجميع الأراضي على صعيد الاستثمار مع المحافظة على نفقتها على صعيد الملكية . هذه الظاهرة الجديدة تفرض ملكية رأس المال وبالتالي الآلات والآبار .

يتولى ضمان كبير استئجار عدد من المليات الصغيرة ويكون منها مشرعاً زراعياً . بدور المشروع حول بئر ارتوازي أو أكثر . في المقابل ، يتولى الضامن اعطاء الأراضي الى أصحابها ليفلحونها على أساس علاقات المحاصصة . هذا الشكل هو أقرب اشكال المحاصصة للاستثمار الرأسمالي . وهو احدى المحاولات التي يقوم بها رأس المال تلك الحجر الذي يفرضه عليه نفقت الملكية الزراعية في هذا البلد .

أما شكل المحاصصة هنا فيكون مناصفة في العادة . يقدم الضامن الري ويشترك بنفع نصف اكاليف السماد والحراثة والمكبريت والادوية الزراعية ، في حين ينفق الفلاح لتصف

الاخر بالإضافة الى اليد العاملة ( التي تصل أحياناً الى ٧٠ بالة من مجمل اكاليف الإنتاج ) .

في ظل هذه العلاقات المستجدة ، يدخل مئات الفلاحين الفقراء تحت هيمنة الاستغلال الرأسمالي بكامل اشكاله . وقد بدأوا ينظرون المعارضة ضده . وفيما يلي احدى العرائض التي تعرض مطالبهم ومطالبهم :

### عريضة فلاحية الحصة

نحن فلاحي الحصة والفلاحين الفقراء في منطقة البقاع نرفع اصواتنا الى الراي العام اللبناني عارضين عليه وضعنا البائس مطالبين باتصافنا من الاستغلال الشديد الذي عانينا وما نزال نعاني منه من قبل الشركات والتجار واصحاب المشاريع والقطاعيين الكبار الذين يمارسون تجاهنا ايشع انواع السرقة الواضحة في جبيع نواحي علاقتنا واياهم أولاً : العلاقة مع الشركات والتجار :

١ - الادوية والسماد ووسائل المواد الزراعية : هناك غش وتلاعب واضح بالاسعار وارتفاعها ، حتى ان ارباحهم تصل الى مئتين بالة .

٢ - الديون : بحكم حاجة الفلاح الى الدرامم لزراعة ارضه يضطر الى الاستدانة .

ولكن المزايا لا يكفي بمعدل الـ ١٢ بالة المقروض من الدولة بل ان قيمة الفائدة التي يتأهلها منا تصل ما بين ٢٠ - ٩٦ بالة سنوياً .

ثالثاً - التلاعب والاستغلال بسعر البذار : يشتري التجار منا الإنتاج بسعر زهيد في نهاية الموسم وعندما نضطر لشراء البذار يفرضون علينا اسعاراً مرتفعة جداً ( يشترون منا مثلاً كيلو الفاصوليا في نهاية الموسم بـ ٥٠ - ٧٥ قرشاً ويبيعونا اياه بكذار بـ ١٥٠ - ٢٠٠ قرشاً الكلف ) .

ثانياً : علاقتنا بالدولة :

١ - ان الدولة تتآمر مع التجار فلا تضع حداً لاحتكار المواد الزراعية أو لاستغلالنا بواسطة الدين وتصرف الإنتاج .

٢ - ان الدولة تفرض رسوماً جبرية مرتفعة على اسعار المواد الزراعية : فالاسيدة الارتونية تصل الضريبة عليها الى ٣٥ بالة أما القوسفانية فصل الى ٦٦ بالة اضافة الى ٥٠ ليرة على سعر الطن زيادة عن سعره في السوق المحلية .

٣ - الدولة تفرض علينا ضرائب مرتفعة بينما تترك التجار يتهربون من دفع ضرائبهم .

ثالثاً : العلاقة مع اصحاب المشاريع :



١ - علاقة الحصة : ان صاحب المشروع لا يدفع الا اكاليف بسيطة ( ضمان الدونم ٢٠ - ٣٠ ليرة مع نصف تكاليف السماد والادوية والمكبريت والصناديق والاكياس ) بينما يدفع الفلاح زيادة تكاليف اليد العاملة التي تصل الى ٧٠ بالة من مجمل التكاليف . وعند الإنتاج تكون الحصان متساويتين . ( يكون الفلاح قدم ضمتين أو ثلاثة اضعاف التكاليف ) .

٢ - صاحب المشروع يجبرنا على استلام السماد والمكبريت والبذار منه ويفرض علينا اسعاراً مرتفعة جداً ( يشتري كيس المكبريت بـ ١٥ ليرة ويبيعنا اياه بـ ٢١ ليرة ... )

٣ - عملية البيع :

١ - النقل : يجبرنا صاحب المشروع على نقل البضاعة بسيارة يسافرنا بها بـ ١٠٠ ليرة لثباتية يومياً يجعلها ٥٠٠ طرد . نضع ثمن اجرة كل طرد ٥٠ قرشاً . فيحقق يوماً ربناً قدره ٢٥٠ ليرة .

ب - الرجعات : لا يسمح لنا بالاطلاع على الرجعات ، الا في نهاية الاسبوع أو في نهاية الموسم ، وهو يفرض علينا وضع الإنتاج في محل معين للخضرة حيث يتآمر مع صاحب المحل في تزوير الرجعات أو يعطيه صاحب المحل رجعات بيضاء يبلها كما يريد .

ج - الصناديق : يشتري صاحب المشروع الصناديق الفارغة بـ ٣ - ٤٠ قرشاً ويبيعنا اياها بـ ٦٥ - ٧٥ قرشاً أو يشتري هو الصناديق ، والصندوق الفارغ بـ ١٢٥ قرشاً ويؤجرنا اياه بـ ٢٥ قرشاً يومياً .

نحن فلاحي الحصة والفلاحين الفقراء ونجاه هذا الوضع نعرض مطالبنا التالية :

١ - انشاء تعاونيات زراعية تساهم الدولة في قسط كبير من رأسمالها تقوم بعملية استيراد الاسيدة والادوية والبذار ووسائل المواد الزراعية وبيعها للفلاح بسعر المكلّة ، وكذلك بيع المحصول الزراعي بالاسعار محدودة لضرب استغلال التجار وتأمين مراكز لبيع الخضار .

٢ - تخفيض اسعار السماد والادوية ووسائل المواد الزراعية وضرب الاحتكارات .

٣ - اجبار بنك التسليف الزراعي على اقراض كافة الفلاحين سواء كانوا مالكيين أم غير مالكيين .

٤ - زيادة حصة الفلاح المحاصص في الإنتاج حسب طريقة الحصص المتبعة . ففي عملية المحاصصة نطالب بزيادة حصصنا الى ٦٠ بالة مع نفس التقديرات .

٥ - ان الوسيلة لتحقيق هذه المطالبات هي في انضمامنا الى اللجان الفلاحية لتأسيس اتحاد لعموم فلاحي البقاع .

لا تزال الضجة قائمة حول المرسوم الماضي بزيادته الضرائب الجبرية على حوالي ١٥٠٠ صنف مستورد من السلع المختلفة .

الدولة بررت هذا المرسوم بادعائها بأنه يتناول الكماليات فقط وبأنه جزء من خطة نساهله لاعادة النظر بالنظام الضرائبي وارسائه على اسس عادلة . والفئات التسميية ذات الدخل المحدود تارت على الزيادة لأن قسماً كبيراً من السلع التي تناولها لا يجوز تصنيفها بأنها من الكماليات فضلاً عن كون هذه الرسوم الجديدة من الضرائب غير المباشرة التي تتناول اعباًها الرأسمالي الكبير الذي يربح الملايين والمعامل الكادح بنسب واحدة . والتجار اعلنوا اضراباً مفتوحاً ضد الزيادة معتبرينها تدخلاً من الدولة التي تحمل راية الدفاع عن « نظام الاقتصاد الحر » من شأنها ان تؤدي الى خفض حجم السلع والمواد المستوردة وبالتالي تضيق مجالات ارباحهم الفاحشة ولو بنسب ضئيلة . ووقف الصناعات بقوة الى جانب مرسوم زيادة الرسوم باعتبارها فعلاً تخدم مصالحهم وتؤدي الى زيادة نسب الارباح التي يجنونها من جراء حمايته انتاجهم في وجه المزامحة الاجنبية وتوسيع آفاق ترويج هذا الإنتاج في السوق المحلية .

الواقع ان مرسوم زيادة الرسوم الجبرية ليس سوى حلقة أخرى من سلسلة التخطيط التي تقع فيها الدولة في محاولتها الفاشلة التصدي للآزمة التي تواجهها والتي تتصف بإبعاد اقتصادية واجتماعية . وليس صحيحاً أبداً ما تدعيه الدولة بلسان وزير المالية اياها سباً من ان هذه الزيادة الجديدة في الرسوم الجبرية هي جزء من خطة شاملة ترمي الى تحقيق « العدالة الضريبية » . فالزيادة هي من نوع الضريبة غير المباشرة التي تحصل عليها بصورة اساسية الفئات الشعبية الكادحة وذات الدخل المحدود . وقد أصبح معروفاً ان الدولة بتفكيكها الطبقي تلجأ دائماً الى هذا النوع من الضريبة غير المباشرة بغية زيادة موارد خزائنها دون ان تمس مباشرة مصالح الطبقة الرأسمالية التي تستأثر بثغري الدخل الوطني تقريباً .

وقد كشف مرسوم زيادة الرسوم الجبرية مرة أخرى وجهه الدولة الطبقى المتعارض مع مصالح الجماهير الشعبية الكادحة . فقد تضمنت لائحة السلع التي تناولتها الزيادة ووصفت بأنها كمالية أصنافاً

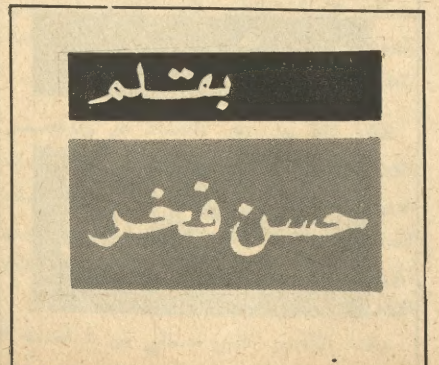
لتنفيذ مشاريع أساسية ذات طابع انمائي واجتماعي . ولكن العمل على « عمرة » الدولة ، حتى في ظل نظام الحكم الرأسمالي ، يقتضي إعادة النظر بصورة جذرية بالنظام الضرائبي السائد بحيث يقتضي العمل على تأمين موارد الخزينة بصورة أساسية من الفئات التي تستأثر بغالبية الدخل الوطني ، وهؤلاء لا تزيد نسبتهم عن الـ ١٨ بالة من مجمل السكان . وقد اعترف الوزير نفسه في احدى نواته التلفزيونية بأن هذه الفئات التي تجني الارباح الطائلة لا تدفع عن دخلها سوى ضريبة هزيلة وذلك وفقاً للكشوف الوهمية عن ارباحها التي تعتمدها دوائير الجباية في وزارة المال دون تدقيق .

ان أي خطة لاصلاح النظام الضرائبي على اساس توزيع اعباء الضريبة التصاعدية على الدخل مع التشدد في تحديد احمال الدخل الحقيقية للفئات الرأسمالية والحؤول دون لجوئها الى وسائل الخداع والتضليل لاختفاء ارباحها الحقيقية .

الجدير بالذكر ان ضريبة الدخل التصاعدية في الدول الرأسمالية المصرية التي يريد وزير المال ان يقتدي بها تصل الى نسبة عالية جداً . ففي بريطانيا تصل الى ٩٢ بالة وفي أميركا ٩٢ بالة وفي فرنسا ٦٥ بالة .

وتغذي الضريبة غير المباشرة موارد الخزينة بحوالي ٦٠ بالة بينما لا تزيد نسبة الضريبة المباشرة عن ٢٠ بالة وحتى الضريبة المباشرة في لبنان على هزالها لا تستجيب لمتطلبات العدالة الاجتماعية . ذلك ان حوالي ثلث هذه الضريبة يدفعها العمال والمستخدمون من ذوي الدخل المحدود ، كما يدفع حوالي الثلث كذلك الحرفيون واصحاب المهن الحرة ، وتدفع الشركات الكبرى وكبار التجار ورجال الاعمال والبنوك ثلث هذه الضريبة فقط . وتتما لهذه الوقائع فان القوانين الضرائبية النافذة في لبنان لا تفرض على فئات الرأسماليين التي لا تزيد عن الـ ١٨ بالة من السكان سوى ٧ بالة من موارد الموازنة على الرغم من كون هؤلاء يضمنون بحوالي ثلثي الدخل الوطني .

وقد كشف مرسوم زيادة الرسوم الجبرية مرة أخرى وجهه الدولة الطبقى المتعارض مع مصالح الجماهير الشعبية الكادحة . فقد تضمنت لائحة السلع التي تناولتها الزيادة ووصفت بأنها كمالية أصنافاً



يقول وزير المال في مجال رده على معارضي مرسوم زيادة الرسوم ان الدولة اللبنانية تمارس اتفاقاً عصبياً بموارد مختلفة ، وباتها بحاجة الى مزيد من الموارد المالية

على هامش تخطيط الدولة في مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية

## المطلوب تطبيق ضريبة الدخل التصاعدية

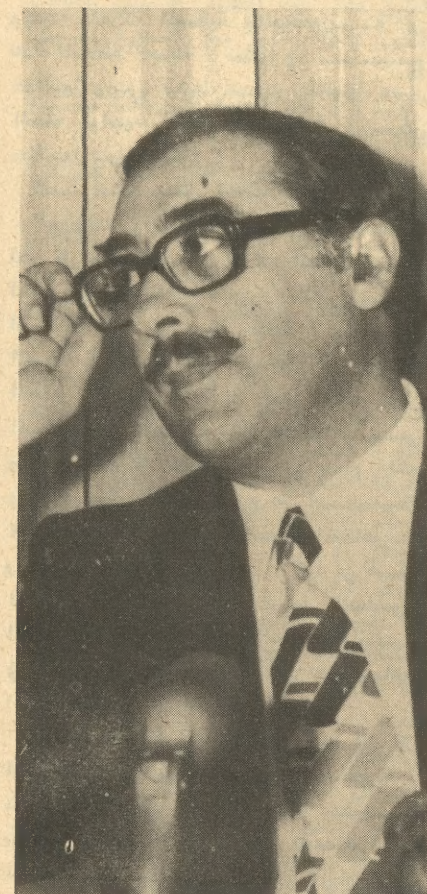
انتاجهم بصورة اعتباطية بعد تأمين الحماية لها لا سيما وان الدولة لا تمارس ، بل هي ليست قادرة على ممارسة أي دور لتحديد الاسعار وضبطها طالما ان قانون العرض والمطلب الرأسمالي هو الذي يحكم تحديد اسعار مختلف انواع السلع .

والطريف ان الدولة اقدمت على هذه الخطوة فور قيامها بتخفيض اسعار الادوية بنسب زهيدة تتراوح ما بين ١٥ و ٣٠ بالة وبعد عدة أشهر من صدور مرسوم بزيادة بدل غلاء معيشة على اجور العمال والمستخدمين بنسبة ٥ بالة . وبذلك فهي تأخذ باليسار من هذه الفئات الشعبية اضعاف ما اعطته باليين ، الامر الذي يستدعي طرح قضية زيادة الاجور مرة أخرى وبنسبة تتفق مع الزيادة الجديدة في اعباء تكاليف المعيشة . ومن المفيد ان نذكر في هذه المناسبة ان اجور العمال والمستخدمين ارتفعت للزيادات المقررة رسمياً خلال السنوات العشر الصرمة بنسبة ٢٧ بالة فقط ، بينما ارتفعت تكاليف المعيشة في الفترة نفسها بنسبة تفوق كثيراً هذا الرقم .

وكما ان استيفاء الضرائب يتم وفقاً لطلقات طبقية حيث تراعى مصالح الطبقة المسيطرة اقتصادياً ، فان اتفاق موارد الموازنة يجري كذلك تبعاً للاسس نفسها . فمن الواضح لدى مراجعة ابواب الموازنة خلال السنوات الماضية مثلاً ان المبالغ التي انتفتت على المشاريع الانمائية هزيلة جداً بينما تهرع عشرات الملايين على ابواب غير جدية . ولا تزال حتى الان عشرات القرى محرومة من المدرسة الابتدائية والطريق والمكبرياء ومياه الشفة فضلاً عن المستوصف والطبيب ، وكل عام يبقى أكثر من ١٠٠ ألف ولد بدون مدرسة نتيجة عدم وجود أماكن لهم في المدارس الرسمية .

وفي العام الماضي اعترف مصدر في وزارة المال بان قسم تشدد دوائير الجباية في استيفاء ضريبة الدخل وحدها ، وحتى وفقاً للمعدلات التقديرية المعمول بها ، يصرم الدولة من حوالي ١٢٠ مليون ليرة سنوياً . والمعروف ان حجم ضريبة الدخل الحقيقية حالياً تزيد قليلاً عن الستين مليوناً . وفي تقدير بعض الخبراء انه يمكن جباية أكثر من ٥٠٠ مليون ليرة سنوياً في حال تطبيق نظام ضريبة الدخل التصاعدية .

ان العلة في تخطيط الدولة في محاولتها التصدي للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية القائمة كامنة في عجز الطبقة الحاكمة عن ولوج طريق الحلول الصحية ، وابتارها من العمل على تحصيل الجماهير الشعبية اوزار ازمتاتها . فكلماً تقاومت الى تشديد استثمار فئات العمال والفلاحين وجميع ذوي الدخل المحدود وارهاقها بمزيد من الضرائب والاعباء .



المياي سبأ

ليست كمالية وتستهلك القسم الأكبر منها الفئات الشعبية مثل الإفخيشة وأواني المطبخ والمائدة ومعايير الحلاقة والأسنان الخ . . . وقد رد وزير المال لدى سؤاله عن هذا الموضوع بأن هذه الفئات لا تستهلك هذه الواد (( الكمالية )) . . . وهذا القول ينطوي على نظرة طبقية خطيرة تجاه الطبقة العاملة وسائر الجماهير الكادحة ذات الدخل المحدود التي تناضل من أجل تحسين أوضاعها المعيشية . فإيمان الدولة في الضي برفع معدلات الضرائب المباشرة يؤدي الى ضرب مطالب هذه الفئات نحو رفع مستوى حياتها وبالتالي الامعان في أفقارها واستغلالها . وهذا مما يفسر وقوف هذه الفئات ضد مرسوم زيادة الرسوم الجبرية والمركبة ضد كل زيادة ضريبية مهما كان نوعها لأنها تصيب بصورة رئيسية هذه الفئات في مواردها المحدودة .

ولو كانت الدولة فعلاً جادة في إعادة النظر بالنظام الضرائبي على « أسس عادلة » لكانت حصرت زيادة الرسوم فقط بالسلع التي هي فعلاً كمالية واستعمالها محصور تقريباً بالفئات الرأسمالية . أما الحجة التي ساقها وزير المال من ان هذه الزيادة هي في مصلحة الصناعة الوطنية فهي لا ترضي الفئات الشعبية لأن ليس ثمة ضمانة ضد لجوء الصناعيين الى رفع اسعار



# مطالب الجماهير بين الحصار

أشرنا في عدد ماضى الى الانتفاضة العمالية في سلطنة عمان . فيما يلي تحليل مفصل لهذا الحدث .

في الفاتح من سبتمبر خرجت المظاهرات العمالية الجماهيرية الواسعة في مطرح متجهة الى مسقط في أعنف حركة إضرابات شهدتها عمان . وضمت هذه المظاهرات والإضرابات الآلاف من العمال العمانيين رافعة مطالبها المعادلة في زيادة الأجور ، تخفيض الأسعار ، تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للعمال ومساواتهم بالعمال الأجانب ، الحد من استخدام العمال الأجانب ، القضاء على البطالة ، الوفاء بالوعد الذي طرحتها السلطة للعمال الذين تركوا أعمالهم في إمارات النفط ورجعوا الى مسقط بعد مجيء القايوس .

وتكتسب هذه الحركة العمالية أهمية بالغة بعد مرور ١٤ شهرا على الانقلاب البريطاني الذي شهدته مسقط في ٢٢ يوليو ١٩٧٠ من عدة نواح : فهي المظاهرة الأولى التي يجتشد فيها الآلاف من العمال والمواطنين عن العمل الذين تقموا الى مسقط سواء من عمان الداخل أو العمانيين الذين تركوا أعمالهم في إمارات النفط . وهذه الجائعات يجتمعها بالخلي أكثر من مطلب ، حيث يطلب الماطلون توفير العمل في حين يطلب العمال بتحسين كبير لشروطه وأوضاعه .

كانت المظاهرات التي شهدتها السلطنة طيلة الفترة الماضية تقتصر اما على عمال النفط حيث لا يزيد عددهم عن ١٠٠٠ عامل او عمال القواعد البريطانية في صلالة وام القوافر ومصيرة . او سائلي التاكسي الذين أضربوا نتيجة لزيادة أسعار البنزين في مطلع هذا العام . او المواطنين العاملين في الجيش والذين يقومون بأضرب نلو الاضراب نتيجة للمعاملة اللاإنسانية التي يلقاها الجنود من الضباط الأتكليز .

غير أن المظاهرات الأخيرة قد شملت قطاعات واسعة من الجماهير ، حيث شملت ليس فقط العمال المايومين وثبا الخريجين والباة المتجولين والمواطنين عن العمل وأيضا قطاعات واسعة تضربت من غلاء المعيشة والفساد المتفشي في الجهاز الإداري .

السمة الثانية لهذه التحركات الجماهيرية هي طابع العنف الذي اتخذه وبالتالي صداه السياسي . فبعد محاولات متكررة قام بها العديد من الجامع المعادة من إمارات النفط لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبعد أن رفض عبد الله الطائي مقابلة هذه الجامع والنهريين من العمال الخريجين ، حتى لا يغضب اصقاده التجار ، كما أن هذه التحركات قد جاءت بعد سلسلة من المظاهرات والموعد التي وزعها قايوس على الجماهير وبعد أن أعطت هذه الجماهير للحكم القايوسي ما يكفي من الوقت لإثبات نوميته واختلافه من حكم سعيد بن تيمور وقدرته على التصرف المستقل بعيدا عن توجيهات الضباط والمستشارين البريطانيين .

لقد اتت هذه الحركة العنيفة بعد سلسلة من المظاهرات والإضرابات السلبية التي كانت السلطات البريطانية تقومها بالعنف وتفرض عليها حصارا اعلاميا مكثفا أو يجبرها بالوعد والرسائل من القايوس نفسه بدمر

فيها العمال الى المهود والسكنية . وتجد هذه الرسائل بعض الإذان الصاغية من العناصر المتذبذبة ومكسري الإضرابات ومن دغدغتهم وعود القايوس . الا أنه بعد كل هذه الفترة وجدت الحركة العمالية والجماهيرية أن هذه السلطة المعيلة لا تلتزم ولا تتسرع بإطاعتها وليس أمامها لتحقيق مطالبها سوى العنف كواجهة العنف الاستعماري وتعرض مطالبها على السلطة .

لقد استعمل القضاة والقضاة المصني والهرات والخاجر والحصى . بمعنى آخر كل ما يملكون من أدوات الخفاف عن النفس في وجه العنف البربري الذي تتبعمه السلطات ضد أية حركة مطلبية . وليس من الصفة أن تتمد هذه الجماهير الى اتباع العنف . لقد تعلمت طيلة العام الفاتت من مواجهة الحركة العمالية في سبج المالح والفهود حيث كانت لا تتورع عن استعمال كل أساليب القمع ضد العمال المتظاهرين والمطالبين بحقوقهم المشروعة . كما أن هذه الجماهير قد تعلمت طيلة عام من الأسلوب

الذي تتبعمه السلطات البريطانية في نظار حرب الإبادة التي تشنها على جماهير المنطقة لسحبها من الثورة . وكعادة السلطة الاستعمارية عمدت الى كل الأساليب لمنع الحركة العمالية والجماهيرية . لقد أغلقت أبواب مسقط . ومن سخرية التاريخ أن هذا الأسلوب الذي تتبعمه السلطات البريطانية قد استعملته مرارا في تاريخ عمان . فعندما تنور القبائل الوطنية في عمان وتصرر معظم المنطقة وعندما تصل الى مسقط ، لا تجد السلطات البريطانية الا إغلاق أبواب مسقط وانزال الجيش البريطاني للدفاع عنها . هذه المرة استعملت الطائرات الهليكوبتر للاقاء القابل المسيلة للدموع بالإضافة الى الجيش الذي أرسلته لصد المتظاهرين حيث سقط شهيد واحد واعتقل ٩٩ مواطن حسب الرأوية الرسمية .

وكان هذا الأسلوب واحدا من الأساليب السمة المألوفة في ردود الفعل العنيفة ذات الغزى السياسي الذي اتبعمه السلطات البريطانية . فبعد فشلها في قمع المظاهرات ، اعتلت عن قرار حظر التجول في مسقط ومطرح ونواحيها معيدة الى الأذهان أساليب سعيد بن تيمور الذي فرض حظر التجول ليلا طيلة عهده في بعض المناطق . ورغم قرارات حظر التجول والتهديدات من الأذاعات الا أن الحركة الخلية كانت تنفجر بشكل عفوي يوميا . ولم تجد السلطة خيرا من اهالة القضية بكاميرا الى لجنة لدراستها و « تحقيق المطالبات المعادلة » منها .

في هذه المرة ، اتخذت السلطات الاستعمارية قرارا قد تمهيه على كل منطقة عمان ، وهو حظر حمل السلاح في مسقط ومطرح . من واجب أن يعمله . ولا يعد رجلا من لا يحمل سلاحه !! وهذه ظاهرة تعود الى طبيعة المجتمع وعلاقته القبلية والاجتماعية . الا أنها في المرحلة الزاخرة وفي الظروف الحالية تشكل خطرا بالغيا على السلطة . ومن هنا ارادت السلطة أن تخبر ردة الفعل لدى الجماهير بانفراج سلاحها في مناطق معينة من أجل تعميمه على كل منطقة تلوح فيها تأثيرات تحرك جماهيري .

هذه المبادرة خطيرة جدا . ويجب مقاومتها فالسلطات الاستعمارية تدرك جيدا الاخطار

التي تحيط بها من جراء تسليح الجماهير وجعلها للسلاح بشكل مستمر وقد حاولت طيلة احتلالها للمنطقة أن تنزع السلاح من الجماهير الا أنها لم تنجح الا في إمارات النفط وبقيت عمان « السلطنة » متحيدة قرارات المستعمرين حتى رفضوا للواقع الذي فرضته الجماهير . الا أن الأحداث الأخيرة قد بينت لهيوا ولدمان وخطورة امتلاك الجماهير للسلاح فبالإضافة الى قدرتها للدفاع عن نفسها ، فهي قادرة على التصدي بالعنف للعنف الاستعماري . ومن يحصل الخنزير قد يحمل أيضا المسدس والمقبلة وحتى الجمع الرشاش . ان هذا المخطط الذي بطل براسه من مسقط يجب احباطه قبل ان تجد السلطات نفسها قادرة على تنفيذ بريقه في سلطنة عمان .

ما هي المطالبات التي رفعها الحركة الجماهيرية ؟ وكيف حاولت السلطة المعيلة أن تواجهها طيلة السنة الماضية حتى انفجرت بشكل واسع في مطلع ايلول .

١ - قبل مجيء قايوس بأسبوع انفجرت الاضرابات في الفهود ، في شركة نفط عمان حيث تركزت مطالب العمال بالأمور التالية : - زيادة الأجور ومماثلتهم بالعمال الأجانب الذين يعملون في نفس المهنة .

٢ - تقليل ساعات العمل حيث كان العمال يشغلون أكثر من ٨ ساعات في الأسبوع . ٣ - تحسين ظروف العمل خاصة وان العديد من العمال يعملون بعيدا عن عائلاتهم ويعيشون في أوضاع اجتماعية سيئة حيث لا تضمن لهم الشركة المأكل واللبس ولا السكن وانما يدفعهم العمال من أجورهم البسيطة .

وبعد أن استلم القايوس الحكم في مسقط أرسل تويني بن شهاب والي مسقط الى الفهود ومعه رسالة من السلطان يطلب فيها من العمال أن يكفوا عن إضرابهم وأن يحلوا قضيتهم الى القايوس وسيعمد هو الى التفاهم مع الشركة لتحقيق مطالبهم .

وكان هذا الأسلوب واحدا من الأساليب السمة المألوفة في ردود الفعل العنيفة ذات الغزى السياسي الذي اتبعمه السلطات البريطانية . فبعد فشلها في قمع المظاهرات ، اعتلت عن قرار حظر التجول في مسقط ومطرح ونواحيها معيدة الى الأذهان أساليب سعيد بن تيمور الذي فرض حظر التجول ليلا طيلة عهده في بعض المناطق . ورغم قرارات حظر التجول والتهديدات من الأذاعات الا أن الحركة الخلية كانت تنفجر بشكل عفوي يوميا . ولم تجد السلطة خيرا من اهالة القضية بكاميرا الى لجنة لدراستها و « تحقيق المطالبات المعادلة » منها .

في هذه المرة ، اتخذت السلطات الاستعمارية قرارا قد تمهيه على كل منطقة عمان ، وهو حظر حمل السلاح في مسقط ومطرح . من واجب أن يعمله . ولا يعد رجلا من لا يحمل سلاحه !! وهذه ظاهرة تعود الى طبيعة المجتمع وعلاقته القبلية والاجتماعية . الا أنها في المرحلة الزاخرة وفي الظروف الحالية تشكل خطرا بالغيا على السلطة . ومن هنا ارادت السلطة أن تخبر ردة الفعل لدى الجماهير بانفراج سلاحها في مناطق معينة من أجل تعميمه على كل منطقة تلوح فيها تأثيرات تحرك جماهيري .

هذه المبادرة خطيرة جدا . ويجب مقاومتها فالسلطات الاستعمارية تدرك جيدا الاخطار

بعد تسعة أشهر شهدت الفهود إضرابات استمرت لمدة أسبوعين لترفع نفس المطالبات القديمة وتضيف اليها مطالب جديدة ولذتها الظروف السياسية والاجتماعية التي خلفتها الظروف الجديدة التي طرأت على السلطنة بعد ٢٣ يوليو ٧٠ . الا أن العمال أصروا هذه المرة على ضرورة تحقيق مطالبهم التي لا تحتمل التأجيل . فلم تجد السلطات الاستعمارية الا العنف لمنع الحركة العمالية دون أن تحقق أي مطلب من مطالبها . واكتفت ايضا بعود للعمال بأن الحكومة ستشكل لجنة لدراسة مطالبهم !!

المطالبات الجديدة التي رفعها العمال كانت ثمرة للأجراوات الديمقراطية التي اعتمدتها السلطات طيلة العهد القايوسي :

فتحت شعار الاقتصاد الحر وضرورة الدفاع عنه وفتح المجال واسعا للعمانيين ، وجد التجار اليهود وتجار الساحل المجال واسعا للإضرابات في مسقط . هؤلاء التجار الذين عرفوا كيف يستفيدون من الأوضاع الجديدة ليحصلوا على أرباح فاحشة بأسرع وقت .

١ - زيادة الأجور ومماثلتهم بالعمال الأجانب الذين يعملون في نفس المهنة . ٢ - تقليل ساعات العمل حيث كان العمال يشغلون أكثر من ٨ ساعات في الأسبوع . ٣ - تحسين ظروف العمل خاصة وان العديد من العمال يعملون بعيدا عن عائلاتهم ويعيشون في أوضاع اجتماعية سيئة حيث لا تضمن لهم الشركة المأكل واللبس ولا السكن وانما يدفعهم العمال من أجورهم البسيطة .

وبعد أن استلم القايوس الحكم في مسقط أرسل تويني بن شهاب والي مسقط الى الفهود ومعه رسالة من السلطان يطلب فيها من العمال أن يكفوا عن إضرابهم وأن يحلوا قضيتهم الى القايوس وسيعمد هو الى التفاهم مع الشركة لتحقيق مطالبهم . وكان هذا الأسلوب واحدا من الأساليب السمة المألوفة في ردود الفعل العنيفة ذات الغزى السياسي الذي اتبعمه السلطات البريطانية . فبعد فشلها في قمع المظاهرات ، اعتلت عن قرار حظر التجول في مسقط ومطرح ونواحيها معيدة الى الأذهان أساليب سعيد بن تيمور الذي فرض حظر التجول ليلا طيلة عهده في بعض المناطق . ورغم قرارات حظر التجول والتهديدات من الأذاعات الا أن الحركة الخلية كانت تنفجر بشكل عفوي يوميا . ولم تجد السلطة خيرا من اهالة القضية بكاميرا الى لجنة لدراستها و « تحقيق المطالبات المعادلة » منها .

في هذه المرة ، اتخذت السلطات الاستعمارية قرارا قد تمهيه على كل منطقة عمان ، وهو حظر حمل السلاح في مسقط ومطرح . من واجب أن يعمله . ولا يعد رجلا من لا يحمل سلاحه !! وهذه ظاهرة تعود الى طبيعة المجتمع وعلاقته القبلية والاجتماعية . الا أنها في المرحلة الزاخرة وفي الظروف الحالية تشكل خطرا بالغيا على السلطة . ومن هنا ارادت السلطة أن تخبر ردة الفعل لدى الجماهير بانفراج سلاحها في مناطق معينة من أجل تعميمه على كل منطقة تلوح فيها تأثيرات تحرك جماهيري .

هذه المبادرة خطيرة جدا . ويجب مقاومتها فالسلطات الاستعمارية تدرك جيدا الاخطار

التي تحيط بها من جراء تسليح الجماهير وجعلها للسلاح بشكل مستمر وقد حاولت طيلة احتلالها للمنطقة أن تنزع السلاح من الجماهير الا أنها لم تنجح الا في إمارات النفط وبقيت عمان « السلطنة » متحيدة قرارات المستعمرين حتى رفضوا للواقع الذي فرضته الجماهير . الا أن الأحداث الأخيرة قد بينت لهيوا ولدمان وخطورة امتلاك الجماهير للسلاح فبالإضافة الى قدرتها للدفاع عن نفسها ، فهي قادرة على التصدي بالعنف للعنف الاستعماري . ومن يحصل الخنزير قد يحمل أيضا المسدس والمقبلة وحتى الجمع الرشاش . ان هذا المخطط الذي بطل براسه من مسقط يجب احباطه قبل ان تجد السلطات نفسها قادرة على تنفيذ بريقه في سلطنة عمان .

١ - قبل مجيء قايوس بأسبوع انفجرت الاضرابات في الفهود ، في شركة نفط عمان حيث تركزت مطالب العمال بالأمور التالية : - زيادة الأجور ومماثلتهم بالعمال الأجانب الذين يعملون في نفس المهنة . ٢ - تقليل ساعات العمل حيث كان العمال يشغلون أكثر من ٨ ساعات في الأسبوع . ٣ - تحسين ظروف العمل خاصة وان العديد من العمال يعملون بعيدا عن عائلاتهم ويعيشون في أوضاع اجتماعية سيئة حيث لا تضمن لهم الشركة المأكل واللبس ولا السكن وانما يدفعهم العمال من أجورهم البسيطة .

بالتالي قوة في يد المقاتلين للمساومة على الأجور في سوق العمل . لقد أراد المقاتلون أن يعيدوا تجربة أبو ظبي وغيرها في بدايات مرحلة الانفصاح حيث تشحن سفن التهريب المئات من الكادحين وترمين قرب المشواطير ليلتقمهم المقاتلون ويدفعونهم للعمل في الشركات التي هي في حاجة ماسة الى الأيدي العاملة نتيجة نقص الأيدي العاملة المحلية بالدرجة الأولى . غير أن ما نجحت به هذه الفلقة البرجوازية في أبو ظبي لم ينجح في مسقط .

فالسطة الإقطاعية بعد مجيء القايوس أرادت أن تظهر حرصها على « مصلحة الجماهير العمالية » لتكسب قطاعات واسعة من العمانيين في إمارات النفط الذين عرفوا بحقدهم العميق ضد الأوضاع الاستعمارية هناك . فوزعت عليهم وعودا براقية مع أوراق العمل ليعينوها الى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل . وطلب الطائي منهم في الاجتماعات التي عقدها مع العمانيين في الكويت الا يرجعوا الى مسقط الا بعد التفكير

من وجود عمل ومسكن فيها حتى لا يشكلوا اراجا للحكومة . وعندما وجد أن كلامه لم يستمع اليه أحد ، كرر القاء عدة مرات في صحيفة السلطة الروسية وفي الإذاعة وفي تصريحات المسؤولين بشكل مستمر ( سلطة ) من مواطنيها أن يبقوا خارج البلاد في منفي اختياري حتى يتسديدهم عندما توجد لهم أعمال !!! الا أن الآلاف منهم قد رجسوا قبل أن يستدعيهم الطائي وقبل أن يفر لهم قايوس مسكن في مسقط فاكشفوا أن فرص العمل لا تعطى لهم وانما للأجانب لأسباب لا يعرفها الا الراسخون في العلم !!!

بالإضافة الى هذه الجائعات ، تنفقت على مسقط أعداد كبيرة من الماطلين عن العمل في عمان الداخل . وكانت هذه الجائعات لا ترفض الدخول في أي عمل ( حتى في الجيش ) في بداية الأمر . الا أنها اكتشفت أن السلطة تضعها في مقدمة الجيش لتقصدها الحرب في مطار . وبالتالي رفضت منذ بداية الضم الحائي أعداد متزايدة من العمانيين المضمول في هذا الجيش المرتق الذي لا يقدم الا القضاة والتكليف والاحتكارات والاسرة البوسيدية العميلة .

اما الجامع التي حصلت على عمل فقد تركزت في « ميناء قايوس » مشاريع البناء والمشاريع التجارية التي تركزت في مسقط ومطرح حيث مارس التجار المقاتلون والشركات الأجنبية أنشع أساليب الاستغلال الطبقي للثراء الفاحش السريع قبل أن يحدث أي شيء في مسقط وتجدد هذه المشاريع كما حصل في أبو ظبي !! لقد سادت في هذه المشاريع شرعية الغاب في غياب ليس فقط قانون عمل يحمي مصالح الشغيلة وانما في ظل توجيهات القايوس الذي أراد أن يكسب الطبقة التجارية بظانها المختلفة .

اما ببقية العمال فهم عمال النفط . هؤلاء الذين خضعوا منذ ١٩٦٠ لاسوأ أنشع الاستغلال على يد شركات النفط . من أجل زيادة الأرباح فان الشركات البترولية تعتمد على اخفال أحدث الأساليب في التفتيش واستخراج النفط وتفاخر شركة نفط عمان بأنها لم تنجح في تاريخها أكثر ممن ١٠٠٠ عامل نتيجة للأساليب الحديثة التي اعتمدها . هذه الأساليب ستقل من الاعتماد على العمال المحليين حيث ان « الإنتماء » تحتاج الى



قايوس

عمال مهرة فنيين قادرين على صيانتها والتحكم بها . وبحجة عدم وجود الخبرة المحلية ، تمليها مكاتب الشركة بالمهندسين والعمال المهرة التكنيز وغيرهم من الأوروبيين اما الفاليلية المعظمى من العمال في شركة النفط فهم عمال غير مهرة وصل عددهم في ٦٨ الى ٨٠٠ عامل . هؤلاء العمال كانوا ما يقرب من ٨٠٠ من أبسط الحقوق أيام سعيد بن تيمور حيث كانت فلسفته أن العماني لا يفهم الا الزراعة والأعمال اليدوية البسيطة . ولقد ناز العمال عدة مرات على أوضاعهم البشري حيث كانت فلسفته أن العماني لا يفهم الا الزراعة والأعمال اليدوية البسيطة . ولقد ناز العمال عدة مرات على أوضاعهم البشري حيث كانت فلسفته أن العماني لا يفهم الا الزراعة والأعمال اليدوية البسيطة . ولقد ناز العمال عدة مرات على أوضاعهم البشري حيث كانت فلسفته أن العماني لا يفهم الا الزراعة والأعمال اليدوية البسيطة .

كان يتمل بهذا الأمر السلمي من السلطان بالاضافة الى هذه الجائعات ، رفعت الطبقة العاملة المناشدة مطالبتها وبالتحار ورغم ذلك ظلت الأوضاع العمالية دون أي تشريع عمالي ووجدت الشركة أن كل إضراب أن بإمكانها مواصلة استنزاف العمال بحجة الانتظار حتى تسن الحكومة قانونا للعمل وفي أيار ( مايو ) من العام الحالي أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قانونا بضمتها للعمل ، فقد أذمت الوزارة بسان القانون مستقى من أحدث التشريعات العمالية في عمان وان واضعته قد راعوا الظروف الاجتماعية التي تعيشها عمان !! ان قراءة مقدمته تعطينا صورة عن العقيلة التي تريد حل مشاكل ليس الطبقة العاملة فحسب وانما كل الجماهير في عمان !!

« تقديرنا منا للثور المقاتل الذي يتسمر العمال من اسهام في بناء ما نقصده بالإنفاذ العزيزة من اقتصاد حر حديث بطور ترسي قواعد على اسس من الاستقرار والعدالة والتنمية الشاملة والرفاه للجميع . وتقديرنا منا لضرورة الاسراع في رعاية مصالح العمال وتوفير الحد الأدنى من الحقوق والشهادات لهم لحفز همهم والشاعة الاطمان في نفوسهم .... »

هكذا فقط من أجل اقتصاد حر وتوفير الحد الأدنى لحياة العمال حتى لا يموت تحت ظروف العمل القاسية وحتى تستمر هذه السلطة قادرة على تجييد جيوبتها من أجل المزيد من الأرباح الفاحشة للتجار والشركات الاحتكارية !! وهذا القانون الذي استقني من « أحدث » التشريعات العمالية ينص على :

١ - ضرورة تشغيل العامل ٨ ساعات في الأسبوع . ٢ - من حق رب العمل الاستغناء عن العامل خلال فترة الإضراب التي حددتها القانون بثلاثة أشهر بعد اشعاره بيوم واحد . ٣ - لا يستحق العامل الذي خدمه سنة كاملة الا ١٥ يوم اجازة . ٤ - لا يستحق العامل الذي أنهى خدمه خمس سنوات الا ٢١ يوم اجازة .

في حالة أي نزاع يحال الى اللجنة الحكومية التي تكون قراراتها ملزمة للطرفين! اما القانون فلا يطبق على العمال الموقنين والمعامل الذين يعملون لدى الخريجين وصغار المياعة !! واذا عرفنا أن معظم الشركات تجلب فنيها من الخارج ولا توظف أهل البلاد لانهم لا يفهمون !! كما أن الموقنين يعملون شركات بالأيدي العاملة من العمال الأجانب ليسهل استغلالهم الفاحش لاكتشفنا أن القانون لا يطبق الا على ١٠ بالمائة من العمال في أحسن الأحوال . أما البقية فهم عمال موقنون بن المساريع قصيرة الأجل أو لدى الخريجين وصغار الباعة . ومع كل الحديث عن عصريته هذا القانون الذي إهداء السلطان الى شعبه !! الا أنه لم يفر شيئا عن حق العمال في تشكيل النقابات أو جمعيات أو نواد أو أي شكل من أشكال النجيع العمالي . ويرجع السبب « الى أن الحكومة التي تسبح لمواطنيها أن يفرضوا عليها شروطا لا تستحق لقب حكومة » ( من أقوال القايوس ) .

هناك العديد من المعامل الأخرى التي ضاعت من هذه التهمة الشيعية على الأوضاع الاستعمارية في مسقط . ١ - من ناحية صرحت معظم المبالغ التي كسبها سعيد بن تيمور بين أفراد الأسرة الحاكمة أوضاعه للمنافيين منهم ونعويضا عن أجل إقامة حكم وطني ديمقراطي شعبي .

٢ - فتحت السلطات العميلة المجال واسعا أمام الضابط والمستشارين التكنيز الذين يهيمهم بالدرجة الأولى قمع الثورة المسلحة في ظفار وأخداي أي تحرك جماهيري في مكانها مواصلة استنزاف العمال بحجة الانتظار حتى تسن الحكومة قانونا للعمل وفي أيار ( مايو ) من العام الحالي أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قانونا بضمتها للعمل ، فقد أذمت الوزارة بسان القانون مستقى من أحدث التشريعات العمالية في عمان وان واضعته قد راعوا الظروف الاجتماعية التي تعيشها عمان !! ان قراءة مقدمته تعطينا صورة عن العقيلة التي تريد حل مشاكل ليس الطبقة العاملة فحسب وانما كل الجماهير في عمان !!

« تقديرنا منا للثور المقاتل الذي يتسمر العمال من اسهام في بناء ما نقصده بالإنفاذ العزيزة من اقتصاد حر حديث بطور ترسي قواعد على اسس من الاستقرار والعدالة والتنمية الشاملة والرفاه للجميع . وتقديرنا منا لضرورة الاسراع في رعاية مصالح العمال وتوفير الحد الأدنى من الحقوق والشهادات لهم لحفز همهم والشاعة الاطمان في نفوسهم .... »

هكذا فقط من أجل اقتصاد حر وتوفير الحد الأدنى لحياة العمال حتى لا يموت تحت ظروف العمل القاسية وحتى تستمر هذه السلطة قادرة على تجييد جيوبتها من أجل المزيد من الأرباح الفاحشة للتجار والشركات الاحتكارية !! وهذا القانون الذي استقني من « أحدث » التشريعات العمالية ينص على :

١ - ضرورة تشغيل العامل ٨ ساعات في الأسبوع . ٢ - من حق رب العمل الاستغناء عن العامل خلال فترة الإضراب التي حددتها القانون بثلاثة أشهر بعد اشعاره بيوم واحد . ٣ - لا يستحق العامل الذي خدمه سنة كاملة الا ١٥ يوم اجازة . ٤ - لا يستحق العامل الذي أنهى خدمه خمس سنوات الا ٢١ يوم اجازة .

في حالة أي نزاع يحال الى اللجنة الحكومية التي تكون قراراتها ملزمة للطرفين! اما القانون فلا يطبق على العمال الموقنين والمعامل الذين يعملون لدى الخريجين وصغار المياعة !! واذا عرفنا أن معظم الشركات تجلب فنيها من الخارج ولا توظف أهل البلاد لانهم لا يفهمون !! كما أن الموقنين يعملون شركات بالأيدي العاملة من العمال الأجانب ليسهل استغلالهم الفاحش لاكتشفنا أن القانون لا يطبق الا على ١٠ بالمائة من العمال في أحسن الأحوال . أما البقية فهم عمال موقنون بن المساريع قصيرة الأجل أو لدى الخريجين وصغار الباعة . ومع كل الحديث عن عصريته هذا القانون الذي إهداء السلطان الى شعبه !! الا أنه لم يفر شيئا عن حق العمال في تشكيل النقابات أو جمعيات أو نواد أو أي شكل من أشكال النجيع العمالي . ويرجع السبب « الى أن الحكومة التي تسبح لمواطنيها أن يفرضوا عليها شروطا لا تستحق لقب حكومة » ( من أقوال القايوس ) .

هناك العديد من المعامل الأخرى التي ضاعت من هذه التهمة الشيعية على الأوضاع الاستعمارية في مسقط . ١ - من ناحية صرحت معظم المبالغ التي كسبها سعيد بن تيمور بين أفراد الأسرة الحاكمة أوضاعه للمنافيين منهم ونعويضا عن أجل إقامة حكم وطني ديمقراطي شعبي .

٢ - فتحت السلطات العميلة المجال واسعا أمام الضابط والمستشارين التكنيز الذين يهيمهم بالدرجة الأولى قمع الثورة المسلحة في ظفار وأخداي أي تحرك جماهيري في مكانها مواصلة استنزاف العمال بحجة الانتظار حتى تسن الحكومة قانونا للعمل وفي أيار ( مايو ) من العام الحالي أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قانونا بضمتها للعمل ، فقد أذمت الوزارة بسان القانون مستقى من أحدث التشريعات العمالية في عمان وان واضعته قد راعوا الظروف الاجتماعية التي تعيشها عمان !! ان قراءة مقدمته تعطينا صورة عن العقيلة التي تريد حل مشاكل ليس الطبقة العاملة فحسب وانما كل الجماهير في عمان !!

تستلمه بمقدار ٢٠ مليون دولار ( اذا اعتمدنا على الإنتاج اليومي ٢١٢٠٠ برميل / ي والاسعار المعلنة في ميناء الفحل ٢٣١ دولار للبرميل ) ورغم هذه الزيادة فإن المستفيد الاول هو الاسرة الحاكمة والطبقة التجارية والمقاتلين والشركات الأجنبية وتجار الاسلحة . في حين لم يحصل العمال على أية زيادة في الأجور ولا في ظروف العمل وزادت الأوضاع سوءا عن سابقتها بحجة الامن ومطاردة الشيوعيين .

لقد كانت الاضرابات الأخيرة مناسبة لكشف حقيقة السلطة المعيلة بعد مواكب التهريج الواسع الذي شهدته مسقط بمناسبة الذكرى الأولى للمسرحية والتي اشترك في إحداثها معظم القنايين العرب الذين نفتحت عقيرتهم في أثناء الاحتفالات عن ايات الخبيث والشكر للقايوس والتي تصيف الى التراث الفني العربي زادا جديدا !!! كما أن هذه الاضرابات قد جاءت لنفجحه ضربة الى المحاولات التي تبذلها السلطة لإثبات استقلالها وتمثيلها للشعب ومحاولاتها الدخول الى اللجنة العمالية والامم المتحدة . وليس من قبيل المصادفة أنه في الوقت الذي تشن السلطة القمع والارهاب على الحركة العمالية والجماهيرية الواسعة في مسقط ، ان تتمد نفس القوانين الجائرة التي كانت تمارسها أيام سعيد بن تيمور في ظفار .

فبعد عدة أيام منعت السلطات البريطانية أي مواطن من رف ظفار أن يشترك في شيء من الحن في محاولة بالأسلحة لاحتكام الحصار الاقتصادي على المنطقة الحرة . كما أنها من فترة قد أغلقت بوابات صلالة وطاقة وبيتا حتى يمنع التوار من الدخول والخروج الى هذه الحن .

ان الحركة العمالية المناشدة لا بد وان تلتزم بالحرية الوطنية المسلحة التي تخوض الحرب الشعبية ضد المستعمر وعملاته من أجل إقامة حكم وطني ديمقراطي شعبي .

٢ - فتحت السلطات العميلة المجال واسعا أمام الضابط والمستشارين التكنيز الذين يهيمهم بالدرجة الأولى قمع الثورة المسلحة في ظفار وأخداي أي تحرك جماهيري في مكانها مواصلة استنزاف العمال بحجة الانتظار حتى تسن الحكومة قانونا للعمل وفي أيار ( مايو ) من العام الحالي أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قانونا بضمتها للعمل ، فقد أذمت الوزارة بسان القانون مستقى من أحدث التشريعات العمالية في عمان وان واضعته قد راعوا الظروف الاجتماعية التي تعيشها عمان !! ان قراءة مقدمته تعطينا صورة عن العقيلة التي تريد حل مشاكل ليس الطبقة العاملة فحسب وانما كل الجماهير في عمان !!

« تقديرنا منا للثور المقاتل الذي يتسمر العمال من اسهام في بناء ما نقصده بالإنفاذ العزيزة من اقتصاد حر حديث بطور ترسي قواعد على اسس من الاستقرار والعدالة والتنمية الشاملة والرفاه للجميع . وتقديرنا منا لضرورة الاسراع في رعاية مصالح العمال وتوفير الحد الأدنى من الحقوق والشهادات لهم لحفز همهم والشاعة الاطمان في نفوسهم .... »

هكذا فقط من أجل اقتصاد حر وتوفير الحد الأدنى لحياة العمال حتى لا يموت تحت ظروف العمل القاسية وحتى تستمر هذه السلطة قادرة على تجييد جيوبتها من أجل المزيد من الأرباح الفاحشة للتجار والشركات الاحتكارية !! وهذا القانون الذي استقني من « أحدث » التشريعات العمالية ينص على :

١ - ضرورة تشغيل العامل ٨ ساعات في الأسبوع . ٢ - من حق رب العمل الاستغناء عن العامل خلال فترة الإضراب التي حددتها القانون بثلاثة أشهر بعد اشعاره بيوم واحد . ٣ - لا يستحق العامل الذي خدمه سنة كاملة الا ١٥ يوم اجازة . ٤ - لا يستحق العامل الذي أنهى خدمه خمس سنوات الا ٢١ يوم اجازة .

في حالة أي نزاع يحال الى اللجنة الحكومية التي تكون قراراتها ملزمة للطرفين! اما القانون فلا يطبق على العمال الموقنين والمعامل الذين يعملون لدى الخريجين وصغار المياعة !! واذا عرفنا أن معظم الشركات تجلب فنيها من الخارج ولا توظف أهل البلاد لانهم لا يفهمون !! كما أن الموقنين يعملون شركات بالأيدي العاملة من العمال الأجانب ليسهل استغلالهم الفاحش لاكتشفنا أن القانون لا يطبق الا على ١٠ بالمائة من العمال في أحسن الأحوال . أما البقية فهم عمال موقنون بن المساريع قصيرة الأجل أو لدى الخريجين وصغار الباعة . ومع كل الحديث عن عصريته هذا القانون الذي إهداء السلطان الى شعبه !! الا أنه لم يفر شيئا عن حق العمال في تشكيل النقابات أو جمعيات أو نواد أو أي شكل من أشكال النجيع العمالي . ويرجع السبب « الى أن الحكومة التي تسبح لمواطنيها أن يفرضوا عليها شروطا لا تستحق لقب حكومة » ( من أقوال القايوس ) .

هناك العديد من المعامل الأخرى التي ضاعت من هذه التهمة الشيعية على الأوضاع الاستعمارية في مسقط . ١ - من ناحية صرحت معظم المبالغ التي كسبها سعيد بن تيمور بين أفراد الأسرة الحاكمة أوضاعه للمنافيين منهم ونعويضا عن أجل إقامة حكم وطني ديمقراطي شعبي .

٢ - فتحت السلطات العميلة المجال واسعا أمام الضابط والمستشارين التكنيز الذين يهيمهم بالدرجة الأولى قمع الثورة المسلحة في ظفار وأخداي أي تحرك جماهيري في مكانها مواصلة استنزاف العمال بحجة الانتظار حتى تسن الحكومة قانونا للعمل وفي أيار ( مايو ) من العام الحالي أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قانونا بضمتها للعمل ، فقد أذمت الوزارة بسان القانون مستقى من أحدث التشريعات العمالية في عمان وان واضعته قد راعوا الظروف الاجتماعية التي تعيشها عمان !! ان قراءة مقدمته تعطينا صورة عن العقيلة التي تريد حل مشاكل ليس الطبقة العاملة فحسب وانما كل الجماهير في عمان !!

« تقديرنا منا للثور المقاتل الذي يتسمر العمال من اسهام في بناء ما نقصده بالإنفاذ العزيزة من اقتصاد حر حديث بطور ترسي قواعد على اسس من الاستقرار والعدالة والتنمية الشاملة والرفاه للجميع . وتقديرنا منا لضرورة الاسراع في رعاية مصالح العمال وتوفير الحد الأدنى من الحقوق والشهادات لهم لحفز همهم والشاعة الاطمان في نفوسهم .... »

هكذا فقط من أجل اقتصاد حر وتوفير الحد الأدنى لحياة العمال حتى لا يموت تحت ظروف العمل القاسية وحتى تستمر هذه السلطة قادرة على تجييد جيوبتها من أجل المزيد من الأرباح الفاحشة للتجار والشركات الاحتكارية !! وهذا القانون الذي استقني من « أحدث » التشريعات العمالية ينص على :

١ - ضرورة تشغيل العامل ٨ ساعات في الأسبوع . ٢ - من حق رب العمل الاستغناء عن العامل خلال فترة الإضراب التي حددتها القانون بثلاثة أشهر بعد اشعاره بيوم واحد . ٣ - لا يستحق العامل الذي خدمه سنة كاملة الا ١٥ يوم اجازة . ٤ - لا يستحق العامل الذي أنهى خدمه خمس سنوات الا ٢١ يوم اجازة .

بقلم :  
شاكر محمود



٧

二

تابع في هذا العدد نشر فصل  
من كتاب " المقاومة الفلسطينية  
والنظام الأردني - دراسة  
تحليلية لهجته يول " الذي  
سيصدر قريباً عن مركز  
الدراسات :

الثغرة الاستراتيجية  
والتمثل السياسي

لم نستطع المقاومة أن نحل العقدة الاستراتيجية، فقد تغير الشروط التي استوعب لها بالمشي والانسداد ومناخية الفضل، وألمح بجزر المقاومة غير معين عن صفات القوى الثورية في المنطقة بالإضافة إلى ضعفه الذاتي. ونتيجة للتهافت الاستراتيجي الذي منيت به المقاومة، أصبحت تتخذ مبنى مواقف السياسية ما لناك له قواه الفعلية. اصبح المازق أكثر حدة عندما لم يكن بإمكان المقاومة أن تتخذ مواقف سياسية غير التي فطنها.

ظهر ذلك في آتم الإوضح ، عندما طرح  
دواون روجرز وأوقفت مصر والأردن عليه ،  
سأد أن التسوية المصرية تدخل مرحلة  
الساعة الاخير . فلم يكن أمام المقاومة  
الحالة هذه غير أن تعلن رفضها الصريح  
لن تسوية سلمية وتؤكد على الاستمرار في  
مضالتي حتى النهاية . ولكن هذا الرفض لا  
ل المسألة التي واجهت المقاومة ، فليست  
سلبية الاعلان الجدي . عن رفضه الحلول  
سائلة والاصرار على هذا الرفض ، بل  
سألة هي كيف يمكن الوقوف في وجه الحل  
سلمي عيبا . لكن المقاومة ، باحتديد لعدم  
نقها من حل المصحلة الإستراتيجية التي  
تأملها ، لم تكن قد وفرت القوى التي  
تضطلع بالتصدي بالتمثال للموقف في وجهه  
في السلم . فذلك يفسر الدخول في  
أرجع مع جبهة الحل العربي بأكملها ،  
است المقاومة وهذا بقادرة على دخول  
أرجع كذا ، فهو يتطلب قوى بنشرة على  
أرجع الأراضي العربية وتسيقا على امتداد  
مع من امتداد الاستراتيجية .

ذلك الحين ، اتضح بجلاد ان المقاومة اصيبت بشلل سياسي، فانخذت ردود فعلها من الخبط . فمن وفود رسمية تلطف من العربية الى تظاهرات تهتف بسقوط ال النظام الى حملات دعائية ضد مشروع رز وضد من قبلوا به ، الى انتشاق صفوف المقاومة ذاتها ، الى الهرب من جهة المشكلة المتعلية باخطاب الطائرات يمية ذلك ضريا للصلح الاميريكية فسي اتقوا وتخربوا لحد السلي .

جسر الشمال السياسي القامو فسي  
د الفل ، فكت من أن تكون فعلا  
ة نفوض المراع حسب شرطها وحسب  
ها هي . بل افقت كل شرط وكل  
واصبحت مواقفها وخطاتها تصمد  
ضوء مواقف وخطوات الطرف الاخر .  
أن اسفل النظام الشمال السياسي الذي  
القامو ليجد لضرب ضربة وتعبئة  
لها والقيام بحملة استفزاز لقوى القامو  
د لخلو الحركة العنيفة معها .

وما قام التل المياسي عدم فهم  
قائمة لطيفة تتنصها عن النظام الإنسي  
لعمول التي تحكم هذا التنافس . فكان  
تدعم ادراك ابعاد وجود العلاقة  
صادية بين المقاومة والنظم أن يجر  
قائمة إلى ارتباك سياسي كامل ، جعلها  
من أن نتخذ مواقف حاسمة في الحظاظ  
الارحل التي يكون فيها مصير المقاومة  
موجودا باتخاذ مواقف كهذه ، كما جعلها  
في مخ الاستجابة السلبية لادارات النظام  
نأخذ في زمام الابداء .

أخذت رفعت المقاومة منذ البداية شعار عدم  
خوض في الإضراف العربية ، وكان هذا  
شعاراً صحيحاً تكتيكياً في المراحل الأولى  
لماومه حيث كان من الضروري أن نجس  
لماومه الى الماورة التكتيكية فك قيود  
صغار المروض عليها وفتح منافذ حرية  
حركة وانعمل امامها . ولكن اعتبار المقاومة  
الشعار شعاراً استراتيجياً ، ساهم في  
س التضيق الفضي بين المقاومة والانظمة  
النظام الارمني ، ذلك التضيق الذي  
يجرد وجود المقاومة واضرارها الى  
مراكمة النظام الارمني بعض سلطانه وجزوا  
سلطانه ، ويجرد بلوح المقاومة لان  
حركة شعبية جماهيرية تتصاعد باستمرار  
ل الى مرحلة الحرب الشعبية التي لا  
ان تهدد النظام الارمني وتوازن العلاقات  
بمعاربية في المنطقة ، وهو التوازن ذاته  
يحد من فعالية الحركة الوطنية العربية  
لانظمة " التقدم " .

لما كان وهي تناقض ما شرط اساسي من  
ظن القصدى الناتج لعله ، فان غياب  
المقاومة لاهية تناقضها من النظام  
قد أدى الى افقادها القدرة على  
تجديد هذا التناقض . فقد كان موقف  
القائمة ، بقواها التمسك بقوم على فرضية  
المقاومة يجب ان تستلوا سلوكا ايجابيا  
النظام ، اي انه يتعين على المقاومة  
تهدد مواقفها من النظام بين المرونة  
وتدال والشدّة والتطرف فيما لو اختلف  
موقفها بين مساندته لها او تناقضها  
او رفضه في وجهها . ولكن هذا الموقف  
يبيّن تجاه النظام لم يكن في الحقيقة  
موقف سياسي من النظام تجاه ذاتها ،  
بل كانت المقاومة لمبادرات افتردها  
، مما حال دونها ودون ضبط تناقضها  
النظام بحيث تتعايش معه ، او بالادنى  
على التعايش ، طالما كان ذلك ممكنا وفي  
في المقاومة ، وبحيث تأخذ المبادرة لنفسها  
تفقد الصراخ

ظن من ذلك أن المقاومة لم تترك حقا  
أنهار الصراع ، حتى عندما أصبح  
لشباب وشيكا وبدايى العلمان . فغسـد  
من المقاومة وكانها تستطيع أن تتجنب  
بم وسيلة ما . فكان أن بدأت تحدث  
« طرف ثالث » خفي بين المشاكل  
بين المقاومة والنظام ، وتحدث طورا  
بعض العناصر النظام التي أخذت  
من الملك زورا وبهتانا » أن حركة المقاومة  
في قلب نظام الحكم في حين أن هدف  
ة هو تحرير فلسطين أولا وأخيرا وليس  
نظام الحكم ، لتنتقل بعد ذلك ، وبسـ

وأثناء ذلك ، الى تصعيد الحملة الاعلامية  
ضد النظام وحشد القوى داخل المدن املا في  
ردع النظام واجباره على التراجع عن المصداق  
الذي بدا واضحا انه يعد له الخطف ويهيء  
للقوى .

بأمر الشيناسي يوند مازفا عسكرياً  
وكان من الطبيعي أن يعكس ذلك نفسه على  
الصعيد العسكري ، فاخذت المقاومة موقفاً  
فاعياعياً ومضاهت ونظمت خطوات النظام  
البيادره بالمرء عليها ، ولم تلجأ إلى البيادره  
السكريه حتى في الحالات التي تفتت بين  
الجيش سيضرب بالتاكيد ، ففي الزرقاء  
حصلت قيادة المقاومة ليلة ١٦ - ١٧ على  
معلومات مؤكدة بأن الجيش سيتركز لاحتلال  
لبدنة في صباح اليوم التالي ، وكانت هذه  
المعلومات دقيقة الى حد انها قادت توقيت  
الهجوم ، وعندئذ في ليلة قيام الزرقاء ان  
عليها ان تبدر إلى ضرب جمعات القوات  
والنظام واليهان قبل ان تتحرك هذه القوات  
تقتصر ، وجرى اتصال بين قيادة الزرقاء  
والقيادة العامة للمقاومة في عمان ، فكتسان در  
قيادة العامة « انضبطوا » لبدأوا الهجوم  
تكونوا على حذر . يوضح هذا الحال ان  
المقاومة قيمت تنظر ان يضربها النظام ،  
بعد هي الى العلية بدع ان يكون قد  
من ضمن المبادرة انشطة الجيش .  
من ذلك لم نستطع المقاومة ، بعد ان  
شدات الممارك ، ان نتزع زمام المبادرة  
مسكركم والنظام وقواته ، واعيدت  
هذا الدفاع الثالث ما اعطى المقاومة الهجمة  
كبيراً من حربة الحماة . وهذا لا يستثنى  
طبع قيام المقاومة ببعض الهجمات المحدودة  
بسيبر بعض الهجومات القتالية ، ولكن هذه  
تستمررة فورا وهناك قليلة العدد ، ولذا  
ي على الصورة العامة التي ظلت  
كانت منذ بدء المعارك : هجوم حربية حركة  
بإدارة من جانب السلطة ودفاع ثابت وفقدان  
والناروة والجدارة والجاذبة من جانب المقاومة.

ويوضح لنا المازق الذي وضعت المقاومة لها فيه أكثر فائتة ، عندما نعلم أنه لم يكن في المقاومة حتى دفاع ، بل كان دفاعا خياليا حتى فقط . أما نحن وبيننا طغين كبير . ولتقريب الفارق بينهما الى انهم يقول انه لو افترضنا اننا سنضع دفاع عن بيت ما فان ذلك يعني تصغير البيت ، وحفر الخنادق والاستحكامات وتصميم دوريات حول البيت ، أما خطة الانقضاض سبب اغلغالب الايواب والنواذير ، واقتصاص طرق الهروب ، ووضعها المقاومة على الان ينفذ

ها في الدن وخاصة عيان ، لم نضع من  
نظط ما يتكل قيام هذه القوى بدور فعال  
أساس دفاعي ولا على أساس هجومي.  
هناك قوى تنكيسي قوى المقاومة في المشرق  
للصراع بين المقاومة والنظام التي مستوي  
مع من الحدة ، دون أن يحد التنكيسي في  
ته استعدادا لجبهة نتائج اعداد الصراع  
انالي انتجابه . لقد قصد بتكيسي القوى  
النظام عن القيام بهجلة النصفية التي  
يسند لها ، ولكن حتى تحدث خطوة  
ه ، الإنر الذي تزواه ، ينبغي أن يكون  
قوى واحدا بصورة حاسمة

جانب الفريق الأول الذي يريد أن يمارس  
الردع أو مستقرا بحيث تتهدد الجبهة  
الغربيةين والاتي بالخطر ، وعندئذ  
يتكون ايداء الفريق الثاني لتصميمه على الغزوة،  
وجعل الصدام شاملا ، وادعا كافي للفريق  
الثاني . أما في الحالة التي نحن بصدد  
نحن ندبىس المقاومة لقواها ، في ظل أوازان  
للعوى يميل لصحة النظام ، مثل طعنا  
تسج النظام على بدء الجبهة ، وفي الوقت  
أذانه حد من قدرة المقاومة على المناورة وسرعة  
الحركة .

كان أسفار المقاومة لحظة هجومية أو حتى فاعلية ، يعني أن تقابل المقاومة قتالا عشوائيا إلى حد بعيد . وهكذا ! فقد قاومت قوات المقاومة بشكل عام قتال أفراد أو قتال مجموعات منفصلة لا يربط بينها رابط كفوف العمليات الفعالية المرتبطة بدورها بكفوف العمليات الرئيسية ، وفي حال وجود غرض عمليات كهذه عن تأثيرها كان محدودا جدا ، إذ أنها لم تسعف السيطرة على القوات وتوجيهها ومقدار وسائل الاتصال المنظمة والمنهجية من جهة ، ولتعدد فصائل المقاومة من جهة أخرى . وعلى أية حال لم يكن بإمكان غرف العمليات أن تفعل الشيء الكثير ، حتى لو وفرت وحدة فصائل المقاومة وتوافرت وسائل الاتصال الفعالة . إذ أن غياب الخطة الشاملة الخطط الفرعية أو بالمقايضة لتفانيها المادي يعني نهج كانت قد طوّرته عويا خلال معاركها الماضية مع النظام . هذا النهج يقوم على تقسيم المدينة الواحدة إلى قطاعات والقطاعات إلى محاور يقوم بالدفاع عن كل محور منها مجموعات من منظمة أو أكثر . ويهيئ أن تنظيمها كهذا يفترق إلى المرونة التكتيكية ، ما جعل خطط الدفاع الحورية تنفتحت تحت طاعة الصدام ليصبح القتال خلال أفراد مجموعات منفصلة . وهناك عامل آخر أثّر في جعل المقاومة تلجأ غفويا إلى نهج القتال الذي كان يفضله هو نمط المتدرب على استخدام مجموعات صغيرة تنفذ عمليات محدودة ومحددة بقدر بعد أن يتسم تنظيمها استقلالا كبيرا ودقيقا . ولكن إذا كان هذا الافتراض صحيحا فإنه يعني أن المقاومة وضعت نفسها في ظروف لم يكن أمامها فيها سوى أن تلجأ إلى نمط من القتال ليس مناسبه لهذه الظروف ذاتها .

لا شك أن الفجرات البنيوية والتكوينية  
تؤكد المقاومة عكس نفسها على ممارسة  
المقاومة القتالية خلال صراع أبول (سبتيمبر).  
هذا أمر طبيعي فالصراع المسلح ، بوصفه  
على درجة من الحدة يمكن أن يخلق تناقض  
، يكشف على أكل صورة كل عيوب  
تؤسست الاختلاف ومثالها

١ - تفتت قوى المقاومة

المقاومة تخرج أثر كل أزمة بصفية (الوحدانية)،  
تقدم على سابقتها ، ولكن هذه الصفية  
جميعا كانت تقتصر على المتخسف السياسي  
من الفطبات على مستوى القمة والكوادر  
القائدية ، ولم تتخط ذلك لتحقيق وحدة  
قومية ، لم لها لم تكن حتى تطيح لذلك .  
وكانت آخر الصفية التي توصلت اليها المقاومة  
التي هي صيغة اللجنة المركزية لحركة المقاومة  
والجناح المركزي في المدن والناطخ المختلفة  
( اللجنة المركزية لخدمة الزءاء ، اللجنة  
المركزية لخدمة اريد ... الخ ) . ولكن هذه  
الصفية لم تكن قادرة على ضبط الامور حتى  
في اوقات الهدوء النسبي فكيف يمكن لها ان  
تفعل وتتحرك في الصراع الساخن العاصف . وبعود  
ذلك الى ان هذه الجائات لم تكن تدبر  
سلطات قيادية فعلا ، فلم يكن هناك تسلسل  
قائدي يضمن لهذه اللجان ان تراقب تنفيذ  
قراراتها وتعليقاتها او يمكنها من متابعة  
الواقع الموضوعي على ارض الواقع ذاتها  
لتنسطيع اتخاذ قراراتها الباصرة خطاها على  
اساس المعرفة الميضية الجائرة لهذا الواقع .  
فمن هنا كانت هذه الجائات تتخذ قراراتها  
على اساس التقارير والمعلومات التي يقدم  
بها ممثلة كل فطية ، ولم تكن تلك مسن  
الوسائل ما يمكنها من تحقيق هذه التقارير  
والمعلومات . كما ان هذه اللجان كانت تفهد  
تنفيذ قراراتها الى كل الفطبات عبر ممثلي  
هذه الفطبات في اللجنة ، ولم تكن تلك  
مراقبة تنفيذ القرارات ، واحكاما عبر  
التفاعل مع الممارسة الواقعية . وباختصار  
لم يكن لهذه اللجان وجود مستقل نسبيا  
في الفطبات المختلفة حتى تستطيع  
المطابق مع الواقع التدقيق والحاسبة والبراقبة .

وقد أدى ذلك عليا إلى إصابة المقاومة بجرى تضخم قواها الذاتية بصورة مبالغ فيها . ذلك أن العلاقات التنافسية كانت تمكن صدام من إخماد المقاومة ، وكانت كل فصيلة من الفصائل تعرف حق المعرفة أن وزنها السياسي مرتبط مباشرة بزعمائها العسكري والبري وقدرتها العنصرية . ومن هنا كانت كل الفصائل تنميل إلى المبالغة في تقاريرها عن موجوداتها من الكوادر والأسلحة إلى الجانب المختلفة ، فتكون النتيجة أن يضحك كل تنظيم قواه الذاتية ليسجيب بمجموع القوى مضخما بصورة مضاعفة .

كما كان للتعدد اثاره الصارة على المواقف السياسية للمقاومة . فلم يكن الكثير من مواقف النظيمات المختلفة يتقرر على اساس التحديد الحقيقي للاهداف والدراسة الواقعية للاكتمالات ، بل كان يتحدد انطلاقا من موقف التنافس بين النظمات المختلفة ومحاولة كل منها سحب الارض تحت اقدام المنظمات الاخرى ان صبح التغيير . واذ ان كان من الطبيعي ان يكون موقف المنظمة الثورية سلميا انعكاسا نسبيا اكثر تقدما للتيارات الثورية السائدة في وسط الجماهير ، الا ان

انعكاسا مباشرا للمزاج الجباهري ومتطابقين معه ، بل يتعين على موقف المنظمة الثورية أن يحتفظ لنفسه بحيز من الاستقلال النسبي عن مزاج الجباهير وان يأخذ في الاعتبار عوامل أخرى غير هذا المزاج على رأسها بالطبع الدراسة الواقعية الجادة لموازين القوى

بقلم :  
خليل الهندي

علاقة القوى بعضها ببعضى وعلاقتها بالوضع الموضوعى والرائح وبلحاظيات التمزق، والتمزق كالدلالة التي يشهدها البعض بحسبها الرياضيات المعقدة . لكن تناسى المنظّمات بينها أذى بكل مثل هذا في محاولة كسب الجماهير إلى صفها ، مما كان يعني فسي كثير من الأحيان أنفجارت القنابل بتطبيق مع المزاج الجماهيري وبالتالي فقدان الحفّات واستغلاله النسبي من الجماهير ، في أحیان استعمال القنول بالقنابل النووية إلى مستوى دوى أكثر قطاعات الجماهير تخلفا . ومن ناحية أخرى ، لم يكن القنول العام للمقاومة يتحدد على الدوام طبق لوقت القنول الأكثر فعالية والأكبر حجما ، أي القوى الهيمنة ، ففي أحيان عدة كان هذا الوقت يتحدد طبقا لفرغيات أو مواقف القوى الصغيرة وحسب الهيمانية التي كانت تجر القوى الهيمنة إلى وقتها هي بفعل عوامل التنافس . وكان هذا يعني أن تكون المقاومة محكومة لضعفها أو قوتها ، وتركتها تتخلف أو تتقدم على سلوكها المقاومة في أحيان عديدة يأخذ الطابع التالي : المقاومة بمحكمة بقلتها الأنفص ، والحققات الأنفص تهيّل إلى مستوى أكثر القطاعات الجماهيرية تخلفا ، فتكون المقاومة بذلك قد فقدت بجسموها استقلالها النسبي عن الجماهير وانزلت إلى تهيّل مزاج القطاعات الجماهيرية المتخلفة .

لا شك في أن أحداث أيلول (سبتمبر) قد جعلت حل مشكلة التعداد الفلسطيني أكثر إلحاحاً ومباشرة ، فأصبحت هذه المشكلة تحتل مركز الصدارة في اهتمامات وهموم القوى

رهن بفهم عوامل نشوئها والعقبات التي تقف في طريق حلها . ولا يشكل التعبير الفصيح لها في أوساط القاطمة لهذا الظاهر، فهنا كمالا لها ، وهذا التفسير يذهب إلى أن التمسك يعود إلى محاولة الأنظمة العربية المختلفة احتواء المقاومة بإنشاء فصائل تابعة لها مباشرة ، التي تستطيع من خلالها التأثير على سياسات المقاومة بما يناسب مصالحها. غير أن هذا "التفسير" لا يشكل فهما للظاهرة لا يراعي بالضبط ما يمتد إلى طرغ المسألة فالحالمة هي ما الذي يسمح للأنظمة أن تنجح في إنشاء منظمات تابعة لها . ولا يمكن بالطبع وضع المسألة في أطرها الصحيح بمزول عن الآخر الذي يتركه تشتت الشعب الفلسطيني . ذلك أن افتقاد الشعب الفلسطيني لبني إجماعية مناسكة مسئلة وتوزعه في القطعة العربية والاندماج قطاعات منه اندماجا نسبيا بالبني الإجماعية في الاقطار

العربية » الخيفة » جعل الشعب الفلسطيني عرضة لثأرات الحسابات بالبيانات الإيديولوجية الصائدة في النظفة العربية ، ومن هنا أصبحت المقاومة مبرا لاتعداد التوازنات العربية بجوعها : أنظمة وقوى سياسية وتيارات إيديولوجية وتفرقة . ولم تكن الأنظمة العربية تستطيع إنشاء منظمات لها مهمة واضحة وجود فداي سياسي لها فسي الواسط الفلسطينية ناجم عن هذا العامل بالذات ، ولذا فإن المساعدة المالية التي نهد هذه الأنظمة بأنظمة التابعة لها لم لا تشكل الإطية عامل ثاوي من العوامل التي تشد وثاق هذه المنظمات بالأنظمة . ولا يعني كون الوضع الفلسطيني بمجهه حساسا تجاه التاثيرات الإيديولوجية العربية أن منظمات المقاومة انعكاس مباشر أو امتداد مباشر للقوى السياسية والطبقية العربية . فالواقع أن منظمات المقاومة قامت في الأساس لتعكس الاتجاهات الإيديولوجية العربية التي تجد استجابة لها في تفتت الشعب الفلسطيني وسماجه النسبي في البنى الاجتماعية العربية، ولكن الحفاظ في الوقت ذاته جاءت لتعكس هذه الاتجاهات الإيديولوجية على الوضع الفلسطيني الخاص وتنطوع هذه الاتجاهات لاسلوب الكفاح المسلح وعطيلته . ومن طورت المقاومة استقلالا نسبيا عن أصولها العربية الطبقة السياسية والإيديولوجية . ولم يكن هذا الاستقلال النسبي ممكنا لولا عاملين : أولهما أن اتجاه الشعب الفلسطيني بالبنى الاجتماعية العربية نسبي ، وثانيهما أن الصراع الانحياضي وأدور الطبقي الذي تلعبه القوى العربية لا يعني للفلسطينيين الشيء الكثير إلا بالمقابلة مع المسألة الوطنية العامة ، التي تشكل القضية الفلسطينية نقطة تكتفها واتحادها . ومع نمو المقاومة ، اكتسبت منظماتها الية خاصة بها وترابطا محددا بهدف الذي وضعت من وجودها ، ألا وهو تحرير فلسطين بالغف الثوري المسلح . مما جعل استقلال المقاومة النسبي يزداد شيئا ما ، وإن ظلت الأنظمة الخائفة تشكل على الصعيد الإيديولوجي انعكاسا لتشتت القوى السياسية والطبقية العربية .

ولعل من المفيد هنا أن نلاحظ أن معظم القوى السياسية العربية ممثلة في المقاومة الفلسطينية والإبيلوجي في هناك من يمثل حركة القوميين العرب وهناك من يمثل اليسار السوري وهناك كمن يمثل بعث العراق، وهناك من يمثل اليسار المجدي، وهناك من يمثل القاصلة وهناك من يمثل الأحزاب الشيوعية العربية. وكل منظمة في الساحة الفلسطينية تعكس وضع وقوة وقرارات الساحة العربية التي تطهها. فمثلا نجد أن اليسار الفلسطيني الجديد يعكس ضعف اليسار العربي الجديد الذي لا يزال في بداياته التكوينية الأولى كما يعكس الضعف الطفولي اليسارية التي لا تزال تلتزم هذا اليسار. ومن ناحية أخرى نجد أن الناصرية كإحدى البولوجية تعكس وضعاً معيناً في القمامة وتدريج تعكس أكثر

هذا الموقع المهيمن تعبير عن سيادة النصارى  
الايديولوجي الناصري في المنطقة . ومنظمات  
القاومة التي تمثل التيار الناصري ليست  
مرتبطة بالضرورة بالنظام الناصري ، ولكن

تصل السمات الأيديولوجية المعاصرة من تبني نظريات التعايش الطبقي ، ومعاداة الإمبريالية دون دفع هذه المعاداة للوصول الى نتائجها النطقية ، والدخول في لعبة التعايش العربي، واللجوء الى التهج البراجماتي فسي النظر والممارسة .

ولكن اذا كان تشتت قوى المقاومة ناجما عن وضع موضوعي محدد ، فإن ذلك بعد ذاته لا يستتعي إمكانية تهيئة جبهة وطنية واسعة تضم قوى المقاومة جميعا . غير ان لفشل المقاومة في الوصول الى هذه الجبهة اسبابه الخاصة . فحيلة كعده لا تقوم الا اذا كان لها محور صلب يستطيع اخضاع القوى الاخرى لسياسته وبرنامجه الى حد ما ، وبكلمات يستطيع النهوض بابعاء قيادة الجبهة يخلق بقوته الذاتية وسياساته انتفاخ الجماهير حوله وضما لا تستطيع القوى الاخرى معه الا الانصياع للحد الانسي من البرنامج المشترك بين هذه القوى جميعا . هذا بالضبط ما يقصده هوشي منهجيما يقول ( لا يستطيع المصرب ان يطلب الاعتراف له بالقيادة ( كشرط للدخول في التحالف الوطني ) ، وعليه بلا من ذلك ان يكون المصرو الذي يقدم اعظم التضحيات ويثبت بالعمل بالكمال انه اكثر الاعضاء نشاطا واخلاصا . وفقط حين يثبت للجماهير انشاء الصراع القومي صحة سياسات الحزب وكمكانته الوبائية فانها ستفوقه مركز القيادة ) \* . اما في الحالة الفلسطينية فلم تستطع فتح ، وهي القوة الكاسر ، ان تفرض سيطرتها فحينما بصورة كاسر ، فذلك يبرئها من النهاية بتوانات الوضع العربي . فلم يكن بمقدور فتح ان تقف موقفا سياسيا حازما من كثير من القوى الاخرى . ان ذلك يعني الاصطدام بالانظمة العربية التي تصف خلف هذه القوى ، وما حال بين فتح وبين فرض هيمنتها وسيطرتها . اصف الى ذلك ان الظروف الموضوعية ذاتها كانت تسمح للبلطيات الصغرى والمهاشيمه بالبقاء على قيد الحياة والحصول على قسط من التأييد الجماهيري يتيح لها البقاء ، في الوقت الذي لم تكن هذه الظروف تسمح للقوة الاكبر بتميز نفسها تميزا صارخا على مستوى العقالية . ذلك ان المقاومة - مرتبطة في اذهان الجماهير بالعمل العسكري المسلح ضد العدو الصهيوني ، لكن ظروف العمل العسكري ( القيام بالمعيات من خارج الارض المحتلة ) ، الحاجز الجغرافي : التهر ، ووجود حاجز بشري من سكان الاراضي العربية المحتلة يفصل بين المقاومة ومقتل الاسرائيلية وما ذلك الا لان المقاومة لظروف متعددة لم تستطع تهيئة سكان الاراضي المحتلة ) قد وضعت له سقفا لا يستطيع ان يتجاوزوه بالرائكة الكلية للقتوى ، ما جعل العمل العسكري يقتصر على نوع معين من المعيات يتنهل اساسا في عمليات الاغارة والكمائن عبر التهر . وكان بمقدور المنظمات الصغيرة والكبيرة على حد سواء القيام بهذا النوع من المعيات ، في الوقت الذي لم تكن الظروف الموضوعية تتيح للينظمات الكبيرة مجالا للقيام بمعيات من نوع مختلف اكثر فعالية .

العدد القادم

---

\* - هوشي منه - المخفارات - الجزء  
الاول - ترجمة ونشر دار الطليعة ص ١٧ .



# مقدمات متعلقة بالطبقات في الأرياف

نيقوس بولنتزاس

كانت (( الحرية )) قد نشرت في عددها الأسبق صفحاتاً لبولنتزاس حول البرجوازية الصغيرة وايدولوجيتها، وهي تقدم في هذا العدد صفحات من الكتاب نفسه (( الفاشية والديكتاتورية )) حول الطبقات في الأرياف .. في الحالتين يقدم لنا المؤلف تقسيمات واضحة ومعايير منهجية دقيقة تساعد على استجلاء العلاقات الطبقة وتصلح مؤشراً عاماً للتصنيف الطبقي، ويمكن استعماله بعد تطويعه للتقسيمات واقع اجتماعي محدد .

ان بعض الملاحظات التمهيدية ضرورية هنا لان مشكلة تميز الطبقات والفئات في الأرياف جد معقدة . واهم الاشارات التي نملكها من المناهج الماركسية حول هذا الموضوع موجودة في مؤلفات لينين خصوصاً « تطور الرأسمالية في روسيا وكاوتسكي ( كاوتسكي عام ١٩٠٠ ) صاحب « المسألة الزراعية » وفي نصوص ماونسي تونغ المتضمنة حول الطبقات في الصين .

١ - يمكننا أن نبدأ بالإشارة الى بعض المعايير التي غالباً ما تعتمد لتمييز الطبقات في الزراعة وذلك نظير انها غير كافية :  
١ - معيار الملكية القانونية الشكلية . ان هذه العلاقة هي جزء من « البنية الوظيفية »

لا من علاقات الإنتاج نفسها . ان لينين اظهر، خصوصاً في تحليلاته « للطريق البروسية » لدخول الرأسمالية في الزراعة ان هذا المعيار لا يسمح بتمييز ملكية كبيرة ذات طابع اقطاعي عن ملكية كبيرة ذات طابع رأسمالي .

ب - ان قيمة المداخل ليست افضى المعيار المحدد ( يكرر الدال ) : ان هذا المعيار هو ، مع ذلك ، ما يؤدي اليه معيار مساحة الأراضي المزروعة - بالهكتارات -

اذا استعمل بشكل مبسط . فهو لا يسمح خصوصاً بتمييز الملكية الصغيرة عن الأرض المتناجرة الصغيرة وعن الإقطاعية الممنوحة كما لا يسمح بتمييز الملكية الكبيرة الإقطاعية عن الملكية الكبيرة الرأسمالية .

ج - ان معيار موقع المؤسسة الزراعية بالنسبة للسوق أي المعيار الذي يرجع الى قيمة الإنتاج المخصصة للسوق ليس بذي دلالة لانه لا يعيد على علاقات الإنتاج ولانه يؤدي الى مزج الطبقات والفئات الطبقيّة بعضها ببعض بشكل مفرط .

د - ان المعايير ذات الطابع التقني مثل قيمة الأرض التجارية وصف التجهيزات الزراعية ودرجة ادخال التقنية والنسبةئوية للراسمال الموظف .. ليست أيضاً بمعيار محدّد ( يكرر الدال ) .

وكذلك ، ان مجموعة هذه العناصر تاتي كتفكيك لعلاقات الإنتاج في الأرياف . ( هذا لا يعني ان هذه القرائن تنتج بالاهمية نفسها : ان قرينة الراسمال الموظف في كل هكتار ارض هي ، باشواط اكثرها اهمية لانا تحلل مباشرة الى عملية تطور الرأسمالية في الزراعة ) .

٢ - علينا ان نعود الى ما يبيّن علاقات الإنتاج ضمن انماط الإنتاج في الأرياف وهذا اعتماداً على العلاقة المزدوجة التي تميز علاقات الإنتاج :

١ - علاقة غير العامل بالأرض أي الملكية الاقتصادية التي يمكن ان نحددها على انها سلطة واشراف اقتصادي فئليان لها اشكال ومدى ودرجات يتبع بها غير العامل .  
ب - علاقة التملك الحقيقي أو الحيازة بين العامل المباشر والأرض . أي ما يمكن ان نحدده على انه إمكانية عدم إمكانية - لهما درجات ومدى واشكال - العامل المباشر على استخدام وسائل الإنتاج دون تدخل غير العامل .

ان تشابك هاتين العلاقتين يتجسم في كل نمط « او شكل » إنتاج - اقطاعي ، رأسمالي ، تجاري بسيط - بشكل مميز من اشكال « الوحدة الاقتصادية » او « الاستغلال الزراعي » هو شكل مميز من اشكال المؤسسة الزراعية . ويمكن تحديد المؤسسة الزراعية على انها الوحدة التي يتقرر في اطوارها ، ويتشابك هاتين العلاقتين ، فعل تخصيص الأرض لهف انتاجي معين وتوزيع وسائل الإنتاج والعمل وهكذا اقتسام المداخل والأرباح .

٢ - ان ما قلناه ينطبق على كافة انماط الإنتاج . ولكن في تشكيلة اجتماعية تتعاضد اما العديد من انماط الإنتاج واما العديد من اشكاله وذلك في الصناعة كما في الزراعة . ان سلسلة نتائج أولية ترتب على ذلك : وجود مؤسسات زراعية تتداخل فيها انماط إنتاج عديدة وذلك حسب العملية التاريخية المؤسسة التي يمر بها كل تشكيل اجتماعي .

بعد هذه الملاحظات ، بإمكاننا ان نحاول توضيح اهم اشكال المؤسسات الزراعية في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية . وبالرغم من كوننا نتناول بالبحث عملية تاريخية ، فان التحليل ما زال بدرجة كبيرة من الغموض وذلك بالمعنى الذي حاول فيه لينين ، في كلامه عن التطور التاريخي ، ان يلتقط الطيفين الزراعيين لدخول الرأسمالية في الأرياف ، ان هذين التحليل ، وان كان بشكل مقدم ضرورية ، ليس كافاً لالتقاط كل الفئات المؤسسة لتشابك انماط الإنتاج في الأرياف ، ومن ثم لتحديد الطبقات والفئات الطبقيّة في التشكيلات الاجتماعية التي تجري دراستها .

١ - المؤسسة الزراعية التنبية الى الملكية المقاربية ذات الطابع اقطاعي . ان صاحب الأرض يملك السلطة الاقتصادية الكاملة في هذه المؤسسة . اما العامل المباشر فيملك قطع ارض صغيرة بشكل اقطاعات ممنوحة للاستغلال في بقاء التاريخي ، كما اظهر ذلك لينين ، يتخذ غالباً طابع المزارعة . اما سوق العمل الزراعي المؤلف من اصحاب الاقطاعات « المرتبطين بالحقل » وبالمؤسسة فهو غائب . والزراعة الخفيفة هي الغالبة . وهذا الاستغلال ليس موجهاً بشكل رئيسي نحو السوق ومعيار الربح لا يلعب فيه دوراً مهماً كما ان نسبة الراسمال الموظف في الأرض ضعيفة .

ب - المؤسسة الزراعية التقنية الى الملكية الزراعية ذات الطابع الرأسمالي ، ان هذه المؤسسة هي مثال تحول المؤسسة السابقة المباشر الى الرأسمالية : السلطة الاقتصادية الكاملة هي بين يدي صاحب الأرض . وهذا الاستثمار يفتقر توظيفاً رأسمالياً بعيد المدى ، يمحور عامة حول زراعة كثيفة لتتوج

واحد ( حبوب ، بطاطا ... ) ويوجه بشكل واسع نحو السوق ويتشابك هذا الاستثمار مع كلمة ارض نسبياً خفيفة . اما الفتح المباشر فهو هنا العامل الزراعي لا يملك ارضاً ويبيع قوة عمله ويقيض ثمنها اما من المنتج واما بشكل راتب . ونجد في اطار هذه المؤسسة الملكيات الرأسمالية الكبيرة ، الفنية والمتوسطة ذلك ان اشكال الاستغلال لا مساحة الأرض هي التي تحدد المؤسسة الزراعية .

ج - المؤسسة الزراعية الفنية بشكل رئيسي على ايجار الأرض بشكل مزارع غنية متوسطة وصغيرة . وما تشير اليه هنا هو الرأسمالي النيوذجي ( صاحب الدخل ) كما اظهر ذلك كاوتسكي الذي ميز بوضوح الملكية القانونية عن الملكية الاقتصادية . السلطة الاقتصادية الفعلية هي بشكل رئيسي ، بين يدي المزارع ( المزرعة ) هي المؤسسة الزراعية حيث تتحد جزئياً الملكية الاقتصادية والحيازة اما الملكية القانونية الشكلية فهي للرأسمالي . ويحدد الدخل اما بشكل ثابت واما بشكل متكيف مع المحصول .

في هذا الشكل من اشكال المؤسسات يمكن ان تكون السلطة الاقتصادية الفعلية موزعة : يحدد مثال الملك القانوني نوعية المحصول بينما يحدد المزارع اساليب الإنتاج . ذلك ان هذا هو الشكل المميز للتحلل نحو حلول الرأسمالية في الزراعة . والمؤسسة هذه ليست « الطريق البروسية » ( الحالة (ب)) ولمست أيضاً طريق الملكية الصغيرة . ورغم كونها تقع تاريخياً « بجانب » هذه الأخيرة ، فهي اقل اضطراباً ، لاسباب تاريخية - سياسية ببقية الإصلاح الزراعي الذي لم ينتج .

ومن جهة اخر نجد هذا الشكل من اشكال الاستغلال ليس فقط قبل ان تطرح المشكلة « التاريخية » لتوزيع الأراضي - ظرف فرنسا قبل الثورة - بل أيضاً بعد توزيع الأراضي . فاستناداً للملكين الصغار وفقدان ملكيتهم وتحولهم الى مزارعين هي إحدى سبل إعادة تكوين ملكية الرأسمالي ( صاحب الدخل » انطلقاً من الملكيات الصغيرة - انظر لينين : حالة وسط وجنوب وسط ألمانيا .

وأخيراً ، نجد شكل المؤسسة هذا في التحول التاريخي للحالة « ب » حينما تكون سرعة وسيلة ايراد الأرض كبيرة جداً : حالة انكثرا الكلاسيكية .

شكل المؤسسة هذا يناسب أكثر دخول الرأسمالية في الزراعة من شكل الملكية الصغيرة . فهو يساعد ، بقدر أكبر ، امتداد المؤسسة الزراعية ( اصحاب ملكيات منوطتوتصغيرة يستأجرون اراضي بالإضافة الى اراضيهم ) وهذه المؤسسة موجهة ، أكثر من غيرها ، نحو زيادة انتاجية الأرض والتخصيبات التقنية ( ذلك ان عليها ان تدفع ايجار الأرض ) ...

وشكل المؤسسة هذا يرافق غالباً انتاجية عالية للأرض وزراعة كثيفة . ونجد فيه اخيراً ، وحسب المؤسسة ، العمل الزراعي بأشكاله العديدة . ولتوضيح أيضاً اننا نجد هنا الملكية الرأسمالية الكبيرة والفنية كما نجد ، فيما لكون الاستثمار المتناجر هو الغالب ام لا وحسب فروجه واستخدامه

العمل الزراعي المأجور ، كإر وصغار او اواسط المزارعين الذين هم « المالكون الاقتصاديون » الفعليون .

د - المؤسسة الزراعية التقنية الى ملكية

الأرض الصغيرة ، الفلاحون المزارعون الذالعو المصت . هنا تنطبق الملكية القانونية والملكية الاقتصادية ، الملكية الاقتصادية والحيازة بشكل مسيطر ، يحدث استثمار الأرض بواسطة ابناء العائلة ( بمعنى ضيق او واسع ) : عمل العمال الزراعيين ليس بسيط ( خدام المزرعة ) او هو استثنائي ( فترات العمل الشديد ) . أحياناً ، وفي بعض الحالات ، يرغب المالكون الصغار على العمل كإجراء زراعيين . وهذه المؤسسة ليست موجهة بشكل رئيسي نحو السوق . والملكية الصغيرة ، بصرف النظر عن صغر مساحتها ، لا تنتج نحو زيادة انتاجية الأرض

بشكل رئيسي حول مشكلة التسليف واستثمار التنتجات والمنتج المباشر يتحول كامل مشط الإنتاج في حين ان المؤسسات المتناجرة ذات المساحة نفسها غالباً ما تتقاسم مخاطر الإنتاج مع المالك .

ان المؤسسة الزراعية هذه تنتمي الى الإنتاج التجاري البسيط وتشكل إحدى « طرق » الانتقال نحو الرأسمالية في الزراعة وان صغار ملاكي الأرض يشكلون « البرجوازية الصغيرة الريفية » المحكوم عليها بالزوال في المدى الطويل .

لكن هذه التحليلات ليست بكافية لفهم تقسيم الطبقات والفئات الطبقيّة الفلاحية في تشكيلة اجتماعية ملووسة لها فروقها التاريخية . فالتشكيلة الاجتماعية تتميز بتركيب معقد لاشكال المؤسسات الزراعية هذه والتي تحدث هنا حسب انماط الإنتاج « الخالصة » وحسب الاشكال المعلمة - اذا نسبياً مجردة - لتركيبهم النزاع في العملية التاريخية . ويجب الإشارة هنا الى مشكلتين اثنتين :

١ - نجد في كل من اشكال المؤسسات الزراعية ، باستثناء الإنتاج التجاري البسيط، طبقتين رئيسيتين : غير العاملين ، المستغلون ( بكرة الفين ) والمتنجون المباشرون المستغلون ( بفتح الفين ) . لكن المعايير المستخدمة - علاقات الإنتاج والملكية الاقتصادية الحقيقية - تقودنا الى تجميع ، ضمن طبقة واحدة وفي تشكيلة اجتماعية ملووسة ، مجموعات تتنفي ، على صعيد التحليل المجرى ، الى اشكال

استقطاب ، تضامن عدد وقلة عدد الطبقات في تركيبة مدروسة لانماط الإنتاج ضمن تشكيلة اجتماعية . واتناء المجموعات المجمع الى اشكال مؤسسات زراعية مختلفة ، حتى في حال التجميع - الاستقطاب ، لا يكف عن القيام بدور : فهو يظهر بشكل محسوس كمعد موازن من الفروقات السياسية - الإيديولوجية التي تقسم هذه الطبقات الملووسة الى فئات طبقية .

ب - ان العلاقات الإيديولوجية - السياسية تلعب دوراً حاسماً في تقسيم الفلاحين الى طبقات ليس فقط كعامل تقسيم هذه الطبقات الى فئات ، ولكن أيضاً كعامل حصر وتعديد ( أي تجميع - استقطاب ) هذه الطبقات ، نحو زيادة انتاجية الأرض والتخصيبات التقنية ( ذلك ان عليها ان تدفع ايجار الأرض ) ...

وشكل المؤسسة هذا يرافق غالباً انتاجية عالية للأرض وزراعة كثيفة . ونجد فيه اخيراً ، وحسب المؤسسة ، العمل الزراعي بأشكاله العديدة . ولتوضيح أيضاً اننا نجد هنا الملكية الرأسمالية الكبيرة والفنية كما نجد ، فيما لكون الاستثمار المتناجر هو الغالب ام لا وحسب فروجه واستخدامه

العمل الزراعي المأجور ، كإر وصغار او اواسط المزارعين الذين هم « المالكون الاقتصاديون » الفعليون .

د - المؤسسة الزراعية التقنية الى ملكية

أو نقل منها : ليس فقط تقنية تملك اشكال المؤسسات ولكن خصوصاً لانها تدخل ، متشابكة مع علاقات الإنتاج، فروقات إيديولوجية - سياسية جوهرية ضمن الشكل الواحد من اشكال المؤسسة الزراعية .

١ - الملكية المقاربية الكبيرة : نستطيع رؤية تقسيم الطبقات في ألمانيا وإيطاليا :  
أ - الملكية المقاربية الكبيرة : مساحتها عامة أكثر من مئة هكتار . ينتمي الى هذه المجموعة كل من الأرستقراطية المقاربية « القصف اقطاعية » والملاكين الرأسماليين الكبار اصحاب المؤسسات الزراعية الكبيرة وكبار الملاكين الرأسماليين ( اصحاب الدخل ) . لكن فروقات إيديولوجية - سياسية مهمة تميز فئات الطبقات هذه .

٢ - الفلاحون الأغنياء ( او المتوسطو الغني ) : تفوق مساحة المؤسسة هنا ، حسب المناطق والأراضي ، وحسب قيمتها ، المال الموظف - الى ٢٠ الى ٢٥ هكتاراً . يستثمر المؤسسة بشكل رئيسي العمل الزراعي وصغار المزارعين . ينتمي الى هذه المجموعة كل من الملاكين « القانونيين » - الذين هم أيضاً المالكون الاقتصاديون -

الفئات : ب - ج - ع ( اعلاه ) وكبار المستأجرين ( الفئة ج اعلاه ) وذلك بقدر ما يكونوا الملاكين الاقتصاديين الحقيقيين للمؤسسة الزراعية . ولكن يوجد هنا أيضاً فروقات سياسية - إيديولوجية مهمة بين فئات الطبقات هذه .

٣ - الفلاحون المتوسطو الحال : تفوق المساحة هنا ، حسب المناطق والأراضي ، وحسب رأس المال الموظف ، الى ١٠ هكتارات . يقوم بالاستثمار العمل العائلي والعمل المأجور بشكل مختلط ، فيما يخص اهيئتها القتالية . ينتمي الى هذه المجموعة كل من المستأجرين المتوسطين ( الحالة ج اعلاه ) والملاكين المتوسطين . علينا ان نلاحظ ان الملاكين المتوسطين قلما يؤخروا أرضهم : فهم عامة يستثمرونها مباشرة . ويمكن ان نعيد هنا الملاحظات السابقة حول الفروقات داخل هذه الفئات الطبقيّة .

٤ - الفلاحون الفقراء ( او المتوسطو الفقير ) : ان هذه المؤسسات لا تغطي عامة ، وحسب الأراضي والمناطق ، الى ١٠ هكتارات ويقل فيها العمل العائلي . ينتمي الى هذه المجموعة كل من صغار ملاكي الأرض وصغار المستأجرين الذين هم أيضاً المالكون الاقتصاديون الحقيقيون ( الحالة ج اعلاه ) وايضا اصحاب الاقطاعات ومؤكزي الحقول الكبرى ذات الطابع النصف اقطاعي ( الحالة ج اعلاه ) .. وهؤلاء ، وان لم يكن لهم ملكية

الاخريين الاقتصادية ، لديهم ، بالطريقة نفسها ، حيازة الأرض في علاقة التملك الحقيقية . وهنا أيضاً توجد فروقات سياسية - إيديولوجية مهمة بين فئات الفلاحين الصغار .

٥ - العمال الزراعيون ، بحصر المعنى ، الذين يعيشون رئيسياً ، ان لم يكن فقط ، من بيع قوة عملهم . ولكن نجد هنا أيضاً فروقات إيديولوجية - سياسية مهمة بين هؤلاء العمال المباشرين غير المأجورين على الأرض ، وذلك حسب عملهم في مؤسسة كبيرة تحافظ على ميزان اقطاعية أو في مؤسسة رأسمالية كلياً .

## تقنة الأزواجية في كلية التربية

اخرى ، محاولة لبقاء ضمن المحيطات المراهنة « تقنية التربية هي التي تفرج اساندة التعليم ، وما دام الامر هكذا ، فلتناور على الدولة ولتدعو كل من يرغب في التعليم ان ينسب الى كلية التربية !

هكذا بات على حامل الاجازة في كلية العلوم مثلا ان يضي سنتين في كلية التربية، تعقبها مباراة ، لينعم فيها بعد بالتعليم الرسمي ، وهذا بعد ذاته يضعافا لتشكلات: قبل الاجازة الى عدد السنوات التي يقضيها

سيطر لتضيق سنتين اضافيتين ، اي انه بعد ست سنوات على أقل تقدير ، يقع له التفكير في ان يكون امتحانا ثانويا .. لان المباراة المقروضة قد تقطع جبل تفكيره هذا ! ثم لانه لا يفهم ، لماذا حرص حركة الوحي او بالاحرى التزامها لحامل الاجازة التعليمية

## نتيجة عمليات عسكرية جديدة لقوات جيش التحرير الشعبي في ظفار

بلاغ عسكري رقم ٢٢٤ - ٧١ في ٢٤-٧-٧١ قضت بمغنيما - بالوحدة الغربية - مركز العدو في تثبيت وذلك في تمام المساحة القتالية بعد الظفر . وقد اصيب العدو من جراء هذا القصف باصابات بالغة في الروح والمعدات ، لم تعرف حتى كتابة هذا البلاغ اما من جانبنا لا شيء ..

بلاغ عسكري رقم ٢٢٥ - ٧١ بتاريخ ٢٤-٧-٧١ وحسب رأي المال الموظف ، الى ١٠ المساحة الثامنة مساء قامت قواتنا - القوة المتحركة - بهجوم مركز على مواقع الاعداء بمدينة طقة - خسائر العدو لم تعرف حتى كتابة هذا البلاغ . وفي المساحة القتالية خسرنا

من اليوم الثاني انفجر لهم مضاد للانشخاص في مجموعة من الاعداء ، مما ادى الى قتل اربعة من مرتزقة العدو والاستمرار ...

والجدير بالذكر ان الهجوم الذي شنته القوة المتحركة على مواقع العدو في طقة بتاريخ ٢١-٧-٧١ نتج عنه الخسائر التالية بالعدو :

١ - تدمير جزء كبير من تحصينات العدو الدفاعية .

٢ - تعطيل الجزء الغربي من كوت طاقة الحصن .

بلاغ عسكري رقم ٢٢٦ - ٧١ بتاريخ ٢٢-٧-٧١ قام سلاح الجو الملكي البريطاني بغارات جنونية - وهؤلاء الذين قرى المواطنين المواقمة في مرفعات ريسوت ( اهليش ) استمر القصف لمدة ثلاث ساعات مما ادى الى قتل ٢١ ناقة . وتحت ظلال

كثيفة سنتين ؟ الا يحق له التعليم في المرحلة المتكبلية دون المرور في « الحقنة الثانية » ؟ او ترى لم يعد من قيمة للاجازة حتى في التعليم ؟ لحركة الوحي جواب : « .. ان تصبح كلية التربية مؤسسة تشرف على تفرج أكثر اساندة مراحل التعليم في لبنان » اي انها بغية هذا الهدف ، وكى « تتخذ » بهذا الإشراف ، ان تنور عن الزام حامل الاجازة بتضيق « الحلقة الاولى »! سؤال اضافي ، لا بد من طرحه على حركة الوحي : « ماذا يحل بفرج دور المعلمين الإبتدائية الذي كانت امله فرصة التعليم التكبيلي بعد ثلاث سنوات من الخبرة كسيكون جواب حركة الوحي - وجوابها في الشروع نفسه - عليه ان يحصل على البكالوريا القسم الثاني . سؤال اخير : ما العلاقة بين برامج « الحلقة الاولى » وبرامج الاجازة ؟ قد يكون جواب حركة الوحي : لا فرق ، يجب ان يفرج من كلية التربية !. ولكن المشكلة فعلا في مضاعفة البرامج .

ان هذا المشروع ، ليس حلا

الطيران تحركت قوات العدو في اتجاه اهليش ولي الحال اشبكت معها قواتنا العاملة في وحدة هوشي منه وضعت قواتنا الباسلة لطائرات العدو ومشاته مما اجبر العدو على الانسحاب الى الخلف ساجا قتلاه وجراه بعد ان تكبد خسائر كبيرة لم تقدر حتى الان . وعادت قواتنا الى قواعدنا سالمة ، رافعة راية النصر . عاشت صمود جهاهيرنا البطلة وابطالها الشجعان والهزيمة والمار لقوات الرجعية والاستعمار . عدن ٩-١٩٧١م

## نتيجة بيان الاتحاد العام لطلبة الأردن بمناسبة « أيلول »

٢ - خلق بور ثورية في الأردن على كافة مستويات قطاعات الشعب لتتزم بجهة وطنية اردنية فلسطينية قادرة ان تعيد الاهداف الملامة لكل مرحلة ، وتشترك بها جميع القوى والناصر الوطنية القاضية للنظام ، ومن خلال ميثاق وطني يحدد اساس اللقاء الجبهوي .

٤ - المباشرة فوراً بعد قيام الجبهة الوطنية الاردنية الفلسطينية بفرض المؤسسات الاستراتيجية للنظام بهدف زعزعة اركانها ، وتقويض اساسه .

٥ - شن نضال سياسي حازم بهدف الارتفاع بسوية الجماهير القاقية ، وخلق فجوة بينها وبين النظام « .

## تقمة بيان سياسي صادر عن فصائل المقاومة والمنظمات النقابية في منطقة صور

دعاة الاستسلام والمصت على مجازر شعبنا الداجية .

جنوباً ، انه مشكلة عويصة . انه يضيق صعوبات اخرى ، تحد من عدد الحريجين ، وهذا نفسه ينسجم مع مهم حرجه الوحي - والمليار اليه ينسجل عام - لارمه المتخرج في لبنان ، هو يصفي بيسم المتخرج حسب الاحتياط وما يقيم السيد عليه فعاد في هذا الصدد هو ان يسم سمي لعدم بحدود الواقع كما يسم نفسه ، فيما حص عليه التربيته وازواجيه مهامها مع الخطبات الاخرى ان يودي الا الى تخرس هذه الازواجيه . واداً حان من المهروض على الحركة الطلابية ان نعي طبيعه كليه التربية ودورها ، فان مسكن واجبها ان تناضل في سبيل الحفاظ على المكاسب المراهية : المنح والتمكين وذلك لا يكون الا بتوسيع رقعتها بحيث تتسبل كل الجامعة ويعد منها كل الطلاب .. عندها فقط ، يطرح السؤال الهام : ما الهدف من بقاء كلية التربية ؟

عاش نضال شعبنا بقيادة طلائع المجلة الثورية المجد والفخود لشهدائنا الابرار والمخزي والمعار لخدمة الاستسلام وسلمنا شعبنا فصائل حركة المقاومة والمنظمات النقابية في منطقة صور :  
١ - طلائع حر بالتحرير الشعبية ( الصاعدة )  
٢ - الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين  
٣ - قوات التحرير الشعبية  
٤ - جبهة التحرير العربية  
٥ - الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين  
٦ - الاتحاد العام لصال فلسطين

## نتيجة نفي الانسحاب من اللجنة التنفيذية

لذا فان الجبهة الديمقراطية تنفي بشدة ما تروج له بعض الاوساط المعادية لوحدة فصائل المقاومة عن انسحاب مزوم للجبهة من اللجنة التنفيذية . بل ان الجبهة اتحدت حرصها على ضرورة المشاركة الفعالة في أعمال اللجنة التنفيذية الى ان يتمكن الفريق صالح رافت من ابطال حربه ومتابعة مهماته الكاملة مثلاً للجبهة في اللجنة التنفيذية لقطبة التحرير .

وتؤكد الجبهة ان مثل هذه الاشاعات تهدف فقط الى تزييل وحدة حركة المقاومة على يسول تصفية الثورة على مراحل .

واصحاب الاشاعات يعرفون جيداً ان الوحدة الوطنية وتعزيزها وتطويرها من امضى الاسلحة بيد حركة المقاومة في موجه اعداء الثورة .

ان رد الجبهة على هذه الاشاعات هو مزيد من النضال المشترك مع جميع فصائل المقاومة لتتوز الوحدة الوطنية وتصبح مسيرة التحرير .

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

لجنة الاعلام المركزية ٢٢ ايلول ١٩٧١ .



## ■ زيارة ملك السعودية للبنان : لقاء أطراف الاستغلال الأمبريالي وسيف الأمبريالية المرصع

## ■ المقاومة والمصالحة أو قصة الحل السامي مكررة

## ■ أزمة الحزب القومي السوري : العلاقات الأقطاعية تبتلع المؤسسات السياسية

## المرسوم ١٩٤٣ بين موقف التجار المتصلّب وليونة الدولة

## ■ بعد الانتخابات في صندوق الضمان الاجتماعي :

## هل يستطيع مجلس النيابية حمل مهماته؟

## حل الدولة لمشكلة عدم تفرغ الطلاب للدراسة :

## نحو جامعة لبنانية مشابهة للجامعات الخاصة

# موت عبد الناصر المباني وإحضر الناصرية الطويل

كلمة

خلال هذا العام الذي انقضى على وفاة عبد الناصر ، استمر في السياسة المصرية امران اساسيان : وقف اطلاق النار والعمل على انتشاء « اتحاد الجمهوريات العربية » . كان عبد الناصر هو الذي وقع ميثاق طرابلس وكان هو الذي قبل مشروع روجرز وأعلن على اثره وقف اطلاق النار . واستمر ايضا ما يلحق بهذين الامرين في السياسة الخارجية المصرية . فملاحظة الامبريالية الاميركية لانقائها بـ « الضفط » على اسرائيل ما تزال قائمة وما يزال التقرب من الرجعية العربية يكملها ويضفي على الحكم المصري وجها مسالما لا خطر منه على المصالح الامبريالية في المنطقة . وما يزال الموقف من المقاومة الفلسطينية واليسار العربي يزداد نضوجا . كذلك لا يزال القادة السوفييتيون يهرعون مذعورين الى مصر كلما خطا الحكم المصري خطوة واسعة نحو واشنطن . في هذا كله لا يزال الخط على حاله . فتبادل الزيارات بين فيصل والسادات يكمل ما بدأه مؤتمر الخرطوم عام ٦٧ ، وزيارة روجرز الى مصر تكمل جولات سكرانسون وسييسكو وروكفلر والمعاهدة التي جاء بها بودغورني الى القاهرة . تعلن نضوج المخاوف التي حملها غروميكو ، الى المعاصرة نفسها ، في العام الماضي .

لكن المقعدة — عقدة الحل السلمي — ما تزال اياها ، رغم تواصل الجهود . فهي تجد اصلها في انحسار الناصرية ، بعد انفصال مصر وسوريا ، وفي استفادتها لطاقاتها في التغيير الاجتماعي منذ ١٩٦٤ وفي الهزيمة نفسها . فحين يتقرب عبد الناصر من فيصل ، في اعقاب الهزيمة ، لا يعني ذلك شيئا كثيرا ، في نظر الولايات المتحدة ، لانها تعلم تماما ان عبد الناصر لم يعد يشكل خطرا فعليا على نظام فيصل ، بعد الهزيمة . وهي تعلم انه لو شكل مثل هذا الخطر — كما في حالته السنوسية والاذاني — فان ذلك لا يؤدي مصالحها فعلا . فالتواعد العسكرية التي قد ترحل في هذه الحالة ، تناقصت قيمتها الاستراتيجية منذ تم تطوير سلاح الصواريخ ، وتناقصت قيمتها المحلية ايضا مع انتقال عبء « مقاومة التسيوعية » الى الانظمة « الوطنية » نفسها . في هذا كله تبقى المصالح التبرولية في معزل عن الخطر ، اي ان النظام المصري بات هو الطرف الضعيف — منذ عام ٦٧ — في علاقته بالامبريالية ، لانه لم يعد يملك ما يهددها به . هذا بينما تملك هي سلاح الاحتلال الذي نتج عن الهزيمة وتخر به شيئا نضيا هيبة النظام المصري واشقائه ، اذ تثبت كل يوم لهذه الانظمة انها عاجزة عن خوض معركة التحرير .

عليه فان المعطى الاساسي في المنطقة اليوم هو انقلاب ميزان القوى بين الانظمة الناصرية الطراز والامبريالية عما كان عليه في نهاية الخمسينات . ولا ينفع « الاتحاد » في تغيير هذا المعطى ، لان الاتحاد لا يغير شيئا في قواعده المادية . فغاياته الاولى هي المساعدة المشتركة ، وهي ممكنة دونه كما ثبت في السودان اخيرا وثبت قبل ذلك في اليمن . وغاياته الثانية هي استرجاع القناع القومي الذي كانت الانظمة تواجه به شعوبها في مرحلة الصعود . اي ان الاتحاد بات — بعد غياب عبد الناصر — نوعا من البديل لهذا الأخير . فبعد الناصر ايضا كان يحمل هالة الخمسينات وكان هو الامتداد الرئيسي من مرحلة الصعود الى مرحلة التراجع .

هذه الامور الثابتة في السياسة الخارجية المصرية ، انخسبت حده جديدة في التطبيق ، بعد غياب عبد الناصر . فقد بات مستجيلا على السادات ان يتكلم اللهجة التي خاطب بها سلفه نيكسون في خطاب اول ايار من العام الماضي . كان عبد الناصر يستطيع ان يشير اناك الى ان « وحدة الامة العربية كاملة » في مواجهة العدوان ، رغم ظواهر الانقسام . وكان يعني بذلك ان هذه « الوحدة » قائمه خلفه هو وانه يستطيع — اذا تصلبت الولايات المتحدة — ان يحرك الشعوب العربية في وجهها وفي وجه حلفائها العرب وان يعطل مصالحها في العالم العربي (العشرات السنين) . ولم يكن هذا التهديد يقوم بطبيعة الحال — على امكانات راهنة . فلو افترضنا ان عبد الناصر كان قادرا اناك على تحريك ظاهرة معادية لامريكا هنا ، او على نفس مؤسسة اميركية هناك ، فان ذلك كان سيضعه في حالة مواجهة مع الرجعية العربية ، كان قد فقد وسائلها بعد الهزيمة . لكن التهديد — رغم ذلك — كان يملك صدى تاريخيا ، يعيد الى الازهان قناة السويس وغلوب بانشا ونوري السعيد ، الخ . هذا الصدى لا نجد له انشرا في توجه السادات الى واشنطن . لذلك يأتي تراجع الحكم المصري الجديد عاريا — امام الجماهير — من كل بديل . فالحكم يتراجع لانه — بوضوح هذه المرة — لا يستطيع ان يفعل شيئا سوى التراجع .

ولقد كان محتما ان يؤدي التراجع هذه المرة الى انحصار الفريق الذي امضته هزيمة حزيران ثم ضبطت صعوده تظاهرات التاسع والعشرين من حزيران . وهو الفريق الاقرب الى تطويع السياسة الدخانية لفتنات المصالحة مع الرجعية العربية والامبريالية . كان تسري الناصرية منذ سبع سنوات بين القاعدة المادية لعودة هذا الفريق . وكانت تدابير زكريا محي الدين ، ايام حكمه ، تواكب هذا البناء . ولم يتوقف البناء بعد الهزيمة ، بل تسارع ، ولم تكن عودة الفريق « اليساري » الى الواجهة تعني تعطيله فعلا ، بل كانت ترمي الى امتصاص نغمة الجماهير الشاعرة بظهوره . وكان التوازن الحقيقي الذي حافظ عليه عبد الناصر توازنا بين هذين العنصرين : الاتجاه الاساسي « الرجعي » للنظام والواجهة « التقدمية » الموضوعية في مقدم النظام . وكان عبد الناصر قادرا على الموازنة بين الاتجاهين لانه كان ، هو نفسه ، غطاء لواحد منهما (الاتجاه الاساسي) وحاملا لشريعة الآخر (الذي كان هو الاساسي في مرحلة الصعود) . هكذا كان الاتجاه الرجعي يمتد في العمق تحت قناع موروث عن المرحلة السابقة ، يحجب عن ابصار الجماهير . وحين سقط القناع — مع عبد الناصر — تولى الرجعية الجديدة ازاحة ما تبقى من المرحلة السابقة . فقد بات وزراء عبد الناصر نواقل يعيقون وجهها دون ان يقدم لها احد منهم ما كان يقدمه عبد الناصر ، في مواجهة الجماهير .

حين وقعت هزيمة حزيران خرجت امعاء النظام المصري الى الهواء الطلق . فتكونت امام الشعب

المصري صورة فاقعة عما كان يحسنه ويعانيه منذ زمن طويل . ظهرت « دولة الخابرات » وفساد القادة العسكريين وفشاح الادارة ، الخ . شيء واحد لم يظهر للجميع اناك ، هو ان الذي يفتن بهذه المفاصد ، ليس طاقما بعينه بل هو النظام . وان كل طاقم بديل سوف يصل الى الحالة نفسها حكما ما دام يعمل في عزلة عن رقابة الجماهير وما دامت قاعدة سلطته هي تفتت الحركة الجماهيرية . لهذا قبلت الجماهير المصرية ان يتولى عبد الناصر ابدال الطاقم الفاسد بطاقم جديد ( جزئيا ) يعيد الامور الى نصابها ويقود عملية التحرير . لكن الجماهير باتت أكثر يقظة ، فكانت تهب للمحاسبة ، كلما انكشف التراخي او ظهرت التفورات في سياق « التغيير » الجاري . وعندما بدا للحكم ان هذه اليقظة سوف تتنامى — ولو انه لا يتوانى عن قمعها — قام بشد ابصار الجماهير من ١٩٦٩ حتى منتصف ١٩٧٠ الى « حرب الاستنزاف » . كان مفترضا اناك ان الطاقم « الجديد » يخوض ، على مراحل ، معركة التحرير .

اليوم تخرج الى الهواء الطلق امعاء هذا الطاقم الجديد نفسه . وحرب الاستنزاف متوقفة منذ عام وشهرين . والنظام لا يجد ملهه للجماهير سوى الاستفتاءات المتلاحقة و « المبادرات » التي لا تزيده الا ذلا على ذل . واذا كانت المحاكمات الجديدة — شأنها شأن السابقة — تفضح اعوان عبد الناصر الاقربين ، فان عبد الناصر نفسه لم يعد هناك ليعيد تركيب القيادة مرة اخرى . لهذا يبدو الفريقان المتصارعان متساويين فعلا امام الجماهير المصرية ، اذا استثنينا كون واحد منهما في السلطة والاخر وراء القضبان . ثم ان « الحاضر » نفسها تتولى توزيع الاتهم على الفريقين . وهذا هو دون شك ما تتم عنه سرية التحقيق في مصر وعلميته في لبنان وما يعرفه الشعب المصري حق المعرفة . لهذا ( ولان عبد الناصر كان حيا ) كانت محاكمات ١٩٦٧ املا جديدا ( ما لبت ان خاب ) وضعته الجماهير في النظام . ولهذا ( ولان عبد الناصر قد مات ) تبدو محاكمات ١٩٧١ مرحلة جديدة في ياس الجماهير من النظام وفي سياق استقلالها عنه . كانت الخيبة وراء احداث القاهرة والاسكندرية والمنصورة عام ٦٨ . والبأس والاستقلال هما اليوم ما تتم عنه احداث كمشيش وابو كبير وحلوان ، مهما كانت اسبابها المباشرة .

حين احتدم الصراع بين جماعة ضبري وجمعة وشرف وجماعة السادات ، في ايار الماضي ، قامت الجماعة الاولى بتوزيع صور عبد الناصر على جميع شوارع القاهرة . وحين انتصرت الجماعة الثانية ، بادرت ، اول ما بادرت الى نزع الصور . كانت الجماعة الاولى تسترجع وجه عبد الناصر الخمسينات وتستقي منه قوة لها . وكانت الجماعة الثانية تعلن ان عبد الناصر هو بطل مرحلة انتهت وأنه كان جسرا بين هذه المرحلة وبين مرحلة اخرى لم تكن قد اكتملت لان مقاوماتها بعد ، وان هذه المقاومات قد اكتملت لان وان ناصرية السبعينات لم تعد في حاجة الى عبد الناصر . كان انور السادات يعلن — مرة اخرى — ان عبد الناصر قد مات !